الأمم المتحدة

A/44/576
S/20867
2 October 1989
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٣٨ من جدول الاعمال
سياسة الفصل العنصر التي تتبعها
حكومة جنوب افريقيا

مجلس الامن
السنة الرابعة والاربعون

تقرير وتوصيات فريق الشخصيات البارزة المنشأ لادارة جلسات الاستماع العلنية الثانية بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا

UN LIBRARY
NOV 6 1989
UN/SA COLLECTION

مذكرة من الامين العام

١ - يتشرف الامين العام بأن يحيل الى الجمعية العامة والى مجلس الامن تقرير فريق الشخصيات البارزة المنشأ لادارة جلسات الاستماع العلنية الثانية بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا ، المعقودة في مكتب الامم المتحدة بجنيف في الفترة من ٤ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

٢ - وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طلب في قراره ٥٦/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، من الامين العام انشاء فريق من الشخصيات البارزة لعقد جلسات استماع علنية في أوروبا بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا ، بغية زيادة تعبئة الرأي العام من أجل حث حكومات بلدان الموطن والشركات عبر الوطنية على وقف كل أنواع التعاون مع نظام جنوب افريقيا . وفي هذا القرار وفي القرار الذي اتخذ متابعة له ، أي قرار المجلس ٣٧/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، طلب الى الامين العام أن يقدم تقريرا الى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ومجلس الامن .

٣ - ويرد تقرير وتوصيات الفريق في مرفق هذه الوثيقة .

المرفق

تقرير وتوصيات فريق الشخصيات البارزة المنشأ لادارة جلسات الاستماع العلنية الثانية بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
كتاب الإحالة		٣
أولا - مقدمة	١-١٠	٧
ثانيا - الحالة الراهنة في جنوب افريقيا	١١-٣٠	٩
ثالثا - أثر الجزاءات	٣١-٧٣	١٣
ألف - تجربة الجزاءات	٣٣-٣٨	١٣
باء - موجز الجزاءات المفروضة	٣٩-٣٦	١٤
جيم - فعالية الجزاءات	٣٧-٦٤	١٨
دال - التدابير الأخرى	٦٥-٦٦	٣٦
هاء - الرصد	٦٧-٧٠	٣٧
واو - أثر الجزاءات على مجتمع السود	٧١-٧٣	٣٨
رابعا - مستقبل جنوب افريقيا	٧٤-٩٥	٣٩
ألف - حتمية التغيير	٧٧-٨٢	٣٠
باء - عدم جدوى القمع الذي تمارسه الحكومة	٨٣-٨٥	٣١
جيم - آفاق "فترة ما بعد انتهاء الفصل العنصري"	٨٦-٩٥	٣٣
خامسا - التوصيات	٩٦-١٣٤	٣٥
ألف - الجزاءات	١٠١-١٣٦	٣٦
باء - الرصد	١٣٧-١٣١	٤٤
جيم - فترة ما بعد انتهاء الفصل العنصري	١٣٣-١٣٤	٤٥

التذييلات

الأول - ملاحظات من جلسات الاستماع		٤٧
الثاني - أعضاء فريق الشخصيات البارزة		٤٩

كتاب الإحالة

جنيف ، ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩

نتشرف بأن نحيل اليكم تقريرنا عن جلسات الاستماع العلنية التي قمنا بإدارتها في جنيف في الفترة من ٤ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

وبناء على طلبكم ، أمضينا ثلاثة أيام في دراسة عدد من القضايا البالغة الاهمية بشأن :

دور الشركات عبر الوطنية في اقتصاد جنوب افريقيا ؛

أثر الجزاءات في الضغط على حكومة جنوب افريقيا للتفاوض بشأن قضية الحقوق السياسية الاساسية للاغلبية ؛

إمكانية توسيع وتعزيز تلك الجزاءات للتعجيل بخطى التغيير ؛

نجاح جنوب افريقيا جزئيا في تقليل أثر تلك الجزاءات ، ودور الحكومات الاخرى في تقويض سياسات الامم المتحدة (وأحيانا قوانينها هي) بهذه الطريقة ؛

شكل جنوب افريقيا "بعد نظام الفصل العنصري" .

وقد استمعنا الى طائفة واسعة جدا من الآراء في شتى المواضيع ، وتأثرنا بالحماس الذي تكلمت به أصوات كثيرة في هذه المسائل . ومن الواضح أن هذا الموضوع لا يمكن الاستهانة به .

وبناء على الادلة التي قدمت الينا ، لا نتردد في القول بأن الجزاءات فعالة - سواء من حيث أثرها الاقتصادي على الاقلية البيضاء أو ، وهو لا يقل عن ذلك أهمية ، أثرها النفسي على معنويات البيض .

السيد خافيير بيريز دي كوييار
الامين العام
الامم المتحدة
نيويورك

ومع ذلك ، لا نتردد أيضا في القول بأن أثر الجزاءات قد نال منه بشكل خطير كونها غير شاملة وغير عالمية ، وفي كثير من المجالات الحاسمة ، غير الزامية . ومما يسوؤنا أن بعض البلدان قد دأبت على الوقوف في وجه اعتماد جزاءات إلزامية شاملة بتصرفاتها على مستوى مجلس الامن . ونتيجة لهذا الموقف الذي تتخذه تلك البلدان ، قد يصبح الطريق نحو حكم الاغلبية في جنوب افريقيا أكثر مشقة من اللازم . وقد ساورنا انزعاج بالغ بسبب الادلة الواضحة على أن التدابير التي فرضت إما عن طريق الامم المتحدة أو من جانب بلدان منفردة يجري الاستخفاف بها بصفة متكررة ، وكثيرا ما يكون ذلك بالتواطؤ مع بلدان هي نفسها من الموقعين على تلك الاتفاقات . ويبدو لنا أن هذا الوضع غير مقبول على الاطلاق ، ونحن ندعو الجمعية العامة الى اجراء تحقيق شامل في هذه الاستخدامات المخلة بكون الهدف المحدد منه هو الإعلان عن أسماء البلدان والشركات الضالعة في ذلك .

ومما يدعو الى قلقنا بصفة خاصة ، الاستخدامات المخلّة التي وجه اليها انتباهنا في المجالات البالغة الحساسية وهي الاسلحة والنفط والفحم . ولكن كما أصبحنا ندرك تمام الادراك فان الاستخدامات المخلة للتشريعات الخاصة بالجزاءات عميقة الجذور . ونحن نؤمن بوجوب استئصالها وإرغام البلدان والشركات المعنية على احترام التزاماتها .

أما عن ضرورة إحكام الضغط الاقتصادي على جنوب افريقيا ، فنحن نؤمن بأن أجدى وسيلة لذلك هي امكانية زيادة الجزاءات المالية - وخاصة بتقييد امكانية توافر الائتمان التجاري لجنوب افريقيا . كما نعتقد أن الاشهر التسعة المقبلة ستكون فرصة فريدة أمام المجتمع الدولي لطلب تنازلات من حكومة جنوب افريقيا بسبب حاجتها الى إعادة التفاوض بشأن الديون الخارجية التي يتناولها الاتفاق المؤقت الثاني . على أن نجاح ذلك الأمر يستوجب تكاتف المصارف - ونحن ندعو الحكومات والجمهور الى تأييدنا في الإصرار فورا على أن تتصرف المصارف بإحساس بالمسؤولية بما يخدم مصالح الاغلبية على خير وجه .

ونحن نرى أن قضية "السلطة الشعبية" أمر حاسم الاهمية . فنحن نعرف أثر ضغوط حملة الاسهم وحركات المستهلكين في الولايات المتحدة وبلدان الشمال الاوروبي . وقد آن الاوان كي تمارس جماعات الضغط على مستوى القاعدة نفس هذا النفوذ في أوروبا . ومن المشاكل التي حددناها والتي تؤخر نشوء حركة من هذا القبيل ، نقص المعلومات عن صلات أوروبا (وغيرها) بجنوب افريقيا . ولذلك نطالب الجمعية العامة أيضا بانشاء مركز

لجميع وتصنيف المعلومات الشاملة كي يتولى نشر معلومات عن الصلات التجارية والاستثمارية بجنوب افريقيا في المجتمع الدولي بأسره .

وماذا عن المستقبل ؟

إننا نعتقد أن هناك دلائل واضحة تنم عن تغير الاتجاه بين بعض قطاعات مجتمع البيض في جنوب افريقيا . ونحن لا نقلل من أهمية المشاكل الماثلة أمامنا ، ولا من تعنت محتكري السلطة السياسية والاقتصادية حاليا . لكن توجد امارات على تزايد نسبة البيض الذين أصبحوا يدركون على مضض - لأسباب منها الجزاءات - أنه لا بديل أمامهم سوى التفاوض على ادخال تغيير أساسي في الدستور . وليس بوسعنا أن نقول متى سينتهي الفصل العنصري : فذلك يتوقف على شعب جنوب افريقيا نفسه . بيد أننا نشعر بأهمية التأكيد على أن القضاء على الفصل العنصري لن يكون نهاية العملية ، وإنما سيكون بالاحرى بداية سلسلة جديدة من التحديات يجب أن يكون للمجتمع الدولي دور ايجابي فيها .

ونتيجة لذلك وبدون التقليل بأي حال من الاهتمام الذي نوليه لزيادة الضغوط الاقتصادية والسياسية على جنوب افريقيا ، نحث على النظر في وضع برنامج شامل لتدريب وتعليم السود في جنوب افريقيا ، سواء داخل البلد أو خارجه ، من أجل إعدادهم لتحديات تحمل مسؤولية اقامة دولة ديمقراطية وعادلة في جنوب افريقيا . وفي اعتقادنا أن لمنظومة الامم المتحدة دورا هاما في هذا البرنامج مع حكومات أعضاء أخرى . كما نؤمن بأن الشركات عبر الوطنية ، التي يُرتأى على نطاق واسع أنها استفادت من نظام الفصل العنصري - قد يكون لها أيضا دور يمكن أن يؤثر في مكانتها في جنوب افريقيا بعد انتهاء الفصل العنصري .

وأخيرا لا يمكننا أن نتجاهل ما يحدث في جنوب افريقيا حاليا - لاسيما أن الاغلبية المحرومة من حق التصويت لا تستطيع الاشتراك في الانتخابات القاصرة على البيض . ونحن نأمل في أن تكون هذه الانتخابات الاخيرة من نوعها ، وأن تقوم الانتخابات المقبلة على أساس مبدأ صوت لكل شخص . بيد أننا نضم أصواتنا ، في الوقت نفسه ، الى المطالبين بالافراج فورا عن نيلسون مانديلا وعن السجناء السياسيين الآخرين ، ونحث الحكومة - تحقيقا لمصلحتها هي على أفضل وجه - على أن تتفاوض وتتكلم عن مستقبل دولة ديمقراطية في جنوب افريقيا .

وإننا نشكركم ، سيدي ، على ما اتحتموه لنا من شرف وفرصة للمساهمة في الجهود الهامة التي تبذلها الامم المتحدة في الجنوب الافريقي . كما نود أن نشكركم على التقارير الموثوقة والشاملة التي أعدها المدير التنفيذي لمركز شؤون الشركات عبر الوطنية ، وعلى الكفاءة التي قدمت بها الامانة العامة للامم المتحدة الدعم الى جلسات الاستماع العلنية .

مع فائق الاحترام .

(توقيع) كنعان بنانا (الرئيس المشارك) (توقيع) جوديث هارت (الرئيس المشارك)

(توقيع) كمال حسين (المقرر) (توقيع) عبداللطيف الحمد (توقيع) فرانسيس بلانشارد

(توقيع) أناتولي غروميكو (توقيع) فلورا مكدونالد (توقيع) مختار كوسوما أتماديا

(توقيع) إدوارد سيفا (توقيع) وولي سوينكا (توقيع) لويل وايكر

أولا - مقدمة

١ - بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعا الأمين العام الى عقد فريق من الشخصيات البارزة لادارة جلسات الاستماع العلنية وللنظر في شهادة الخبراء بشأن القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وحصول ناميبيا على استقلالها . وبسبب التطورات الايجابية في ناميبيا ، ركز الفريق انتباهه على جنوب افريقيا . بيد أن الشهادات المتعلقة بناميبيا أكدت ضرورة مواصلة تقديم الدعم الدولي الى كل من شعب ناميبيا وحكومته المنتخبة حديثا عند توليها مقاليد السلطة ، في محاولاتهما للنهوض بالتنمية الوطنية ، لاسيما تنمية الموارد الطبيعية لناميبيا .

٢ - وبذلك كان الهدف الرئيسي من جلسات الاستماع هو دراسة عملية التغير الجارية في جنوب افريقيا ، واستقصاء مختلف أشكال الاجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي مباشرة أو من خلال الشركات عبر الوطنية - عن طريق الجزاءات والوسائل الأخرى للتعجيل بالقضاء على الفصل العنصري والمساهمة ايجابيا في تحسين أداء مجتمع جنوب افريقيا بعد انتهاء الفصل العنصري .

٣ - وجلسات الاستماع هذه تكمل محاولة سابقة قام بها فريق من الشخصيات البارزة برئاسة الراحل أونرابل مالكوم فريزر رئيس وزراء استراليا السابق ، عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وتمخض عن مجموعة شاملة من التوصيات[(١)] قدمت الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأيدها في قراره ١٩٨٦/١ المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٦ .

٤ - وسعت جلسات الاستماع الى أن تعرف الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم بشكل فعال الضغط المتزايد من أجل تحقيق تغيير في جنوب افريقيا ، وجهود الأغلبية ليحل محل الفصل العنصري حكم ديمقراطي يقوم على مبدأ صوت لكل شخص .

٥ - ورئي أنه من الممكن تقديم دعم قيم في هذا الجهد ليس فقط من الحكومات والمنظمات الدولية وإنما أيضا من الشركات عبر الوطنية والمصارف عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية الأخرى . كما أن باستطاعة منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور أساسي في تنسيق التطورات ورصدها .

٦ - وتقرر عقد جلسات الاستماع في أوروبا لتركيز الاهتمام على إحجام عدة بلدان أوروبية عن اتخاذ تدابير اقتصادية قاسية ضد جنوب افريقيا ، رغم موقف الأمم المتحدة

الواضح من هذه القضية . ولاحظ الفريق أن الحكومات الأوروبية ليست وحدها في هذا الوضع ، إلا أنه رأى أهمية تعبئة الرأي العام الأوروبي بشأن هذه القضية .

٧ - واستمع الفريق الى طائفة متنوعة من وجهات النظر من ممثلي الحكومات والأوساط التجارية في جنوب افريقيا والقادة النقابيين والمنظمات الكنسية والأوساط الاكاديمية . كما استفاد من بيانات قدمها رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان ، وغرف التجارة الدولية ، والمنظمات غير الحكومية الاخرى ، والخبراء من الأفراد .

٨ - وفي البداية يعلن الفريق أنه لا توجد خيارات سهلة .

٩ - فشعب جنوب افريقيا هو الذي يحدد ديناميات التغيير في جنوب افريقيا . إذ مازالت الأقلية القوية تقاوم طلب الأغلبية المتصاعد بإنهاء الفصل العنصري . ومازال المجتمع الدولي ملتزما بدعم تطلعات الأغلبية الى الحكم الديمقراطي . وهذا يؤكد الحاجة الى اتباع استراتيجيات أكثر فعالية في الداخل والخارج لزيادة الضغط على دعاة الفصل العنصري للدخول في مفاوضات جادة لإنهائه .

١٠ - وقوام العمل الدولي حتى الآن هو التأييد السياسي الذي استكمله في السنوات الأخيرة الأخذ بجزاءات اقتصادية . وقد اقتنع الفريق بضرورة اضفاء الطابع العالمي على تنفيذ الجزاءات . وسلم بأن من شأن عدم وجود هذه العالمية أن يجعل أثر الجزاءات محدودا فحسب . وقد اتضح للفريق أن زيادة الفعالية تقتضي عملا متضافرا من جانب الحكومات والشركات عبر الوطنية (وبصفة خاصة شركات النقل البحري والمصارف عبر الوطنية) ، والمنظمات غير الحكومية ذات القاعدة الشعبية . كما سلم الفريق بأن الشركات عبر الوطنية يمكن أن تحبط أو تخفف من أثر الجزاءات بالتحايل عليها ، حتى في الحالات التي تكون الحكومات فيها متيقظة ونشطة . وهنا بالذات يكون لمفهوم "الجزاءات الشعبية" دور هام . فقد كان العمل المنظم على مستوى "القاعدة" من أجل زيادة إحكام تنفيذ الجزاءات - بما في ذلك ضغط المستهلكين وحملة الأسهم على الشركات - مجديا في الماضي في التأثير على سلوك الشركات عبر الوطنية والحكومات ، ومن المأمول أن يزداد دوره أكثر من ذلك في المستقبل .

ثانيا - الحالة الراهنة في جنوب افريقيا

١١ - في عام ١٩٨٥ ، أفاد فريق الشخصيات البارزة السابق الذي اجتمع لمناقشة هذا الموضوع ، بما يلي :

"لا تزال حكومة جنوب افريقيا تقيم نظم البلد السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية على شكل مؤسسي من أشكال العنصرية ، فقد دأب نظام الاقلية البيضاء على استخدام سلطانه العسكرية السياسية والاقتصادية والتشريعية للسيطرة على الاغلبية السوداء وقمعها . وتحققت هذه السيطرة بتحكم البيض في الدولة وإنفاذ التفرقة والتمييز العنصريين ، والتجزئة الادارية والسياسية ، وإقصاء الاغلبية السوداء عن المشاركة السياسية ، وقمع المعارضة السياسية . وليس للاغلبية السوداء أي حق من الحقوق الاساسية - حتى حقها في الجنسية الكاملة في بلدها" (٣) .

١٢ - وهذه العبارات مازالت تصدق على الحالة اليوم كما كانت تصدق عليها منذ أربع سنوات ، فالبرنامج الحالي للقمع المنتظم لحركة الانشقاق المشروعة ، الذي يرمز له تعديل عام ١٩٨٨ لقوانين العمل ، يبرهن على صحة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد جولة أخرى من جلسات الاستماع بشأن الصلة بين الشركات عبر الوطنية وجنوب افريقيا وأثر الجزاءات الاقتصادية .

١٣ - ومع ذلك يدرك الفريق أن الحالة الآن في جنوب افريقيا تختلف في بعض النواحي الهامة اختلافا كبيرا عما كانت عليه منذ أربع سنوات . فهي الآن أشد تميّعا بكثير مما كانت عليه . ويعتقد الفريق أيضا أن كثيرا من اجراءات القمع التي اتخذتها مؤخرا الحكومة هي دلائل لا تنم عن قوة بل عن ضعف لم يكن موجودا منذ بضع سنين .

١٤ - وتدل التغيرات التي طرأت حتى الآن في هذه السنة على تميع الحالة في جنوب افريقيا . فهناك صعوبة في التمييز بين التغيير الجوهري والاجراءات الشكلية التي يقصد بها إيقاع الشقاق بين خصوم الفصل العنصري وإرجاء التصفية الحتمية لنظام الفصل العنصري . غير أن هناك عملية تغيير تجري الآن في جنوب افريقيا لم يعد بوسع الحكومة مقاومتها كما تتزايد سرعتها وتشتد كثافتها باطراد .

١٥ - ولا يستهين الفريق بالخداع الذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا . ومع ذلك ، فانه يوافق على أن هذه التغيرات ، وتغيرات أخرى مثلها ، قد جاءت ، بما لا يرقى اليه الشك ، نتاج ضغوط على الحكومة - التي لا تزال رغم ذلك بمنأى الى حد ما عن التصرف وفق الحقيقة الجلية بأن الغاء الفصل العنصري يحقق الآن مصلحتها الذاتية المستنيرة . وقد جرت ممارسة هذه الضغوط على النحو التالي :

(أ) داخليا ، بالجهود الشجاعة التي تبذلها الحركة الديمقراطية الجماهيرية ، ونقابات العمال والعناصر النشطة من السود والبيض على جميع المستويات ،

(ب) خارجيا ، عن طريق كل من أنشطة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والمنظمات التابعة له وعن طريق إدانة المجتمع الدولي التي يتزايد وضوحها ، والتي تتجلى في الجزاءات الاقتصادية والسياسية وعن طريق العزل التدريجي لحكومة جنوب افريقيا .

١٦ - وقد نتج عن ذلك حدوث تدهور تدريجي في أداء جنوب افريقيا الاقتصادي ذي الصلة ، مع ما يترتب على ذلك من آثار على معنويات الأقلية البيضاء .

١٧ - ومما يدل على أداء جنوب افريقيا الاقتصادي المخيب للآمال ، أنه من المتوقع ألا يزيد نمو الناتج المحلي الاجمالي هذه السنة على ١,٥ في المائة ، بل سيصبح أقل من ذلك في عام ١٩٩٠ بالمقارنة بمتوسط معدل النمو في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هذا العام ، الذي يتوقع أن يتراوح بين نحو ٢,٥ في المائة و ٣ في المائة ، وبالمقارنة أيضا بمتوسط معدل النمو في جنوب افريقيا البالغ ٣,٣ في المائة في السبعينات . والاهم من ذلك هو أن معدل النمو الحالي يقل كثيرا عن معدل نمو السكان في البلد ، الذي يزيد على ٢ في المائة في السنة . ونتيجة لذلك فان البطالة الحقيقية في جميع قطاعات الاقتصاد ككل قد يصل ارتفاعها الى ٣٠ في المائة . وعلاوة على ذلك ، تشير التقديرات الى أنه سيتعين على الاقتصاد توفير قرابة مليون فرصة عمل جديدة في السنة طوال العقد المقبل لمجرد الحفاظ على معدل البطالة عند مستواه الحالي - وهي مهمة تدرك كل من الحكومة وقطاع الأعمال أنها بعيدة عن متناولهما . وبالاضافة الى ذلك ، يبلغ التضخم نحو ١٦ في المائة (أي ما يقارب أربعة أمثال متوسطه في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) وتتراوح أسعار الفائدة بين ١٨ و ٢٠ في المائة ، مما يضع مستوى معيشة البيض المرتفع جدا

باعتراف الجميع تحت ضغوط كبيرة - ولاسيما بالنظر الى استمرار ضغط الواردات ، الأمر الذي حد بشكل غير متناسب من مدى توافر السلع الاستهلاكية المعمرة للمشترين الأكثر ثراءً .

١٨ - وفي حين أنه من الواضح أنه يصعب قياس الحالة المعنوية السيكولوجية ، فانه من الجلي من ناحيتين أن الضغوط الداخلية والخارجية لا تفتأ تضعف من ثقة البيض :

(أ) هناك هجرة مستمرة الى الخارج ، ولاسيما من الناطقين بالانكليزية المرتفعي المهارة (وعلى سبيل المثال يتبين من استطلاع للرأي أجرته ماركت ريسيرش أفريكا (Market Reserch Africa) في أواخر عام ١٩٨٧ أن ٠٠٠ ١٦٠ من البيض يزمعون الهجرة في السنوات الخمس المقبلة ؛

(ب) هناك دليل على زيادة هروب رؤوس الأموال سواء بطريقة قانونية أو غير قانونية - إذ تشير التقديرات الى أن ذلك يجري في الوقت الحاضر بمعدل يزيد على بليونين من دولارات الولايات المتحدة في السنة (وكان سيصبح أعلى من ذلك بكثير لولا الحافز السلبي الاصطناعي الذي نشأ عن السوق الموازية للنقد الأجنبي) .

١٩ - ولدى الفريق إحساس قوي بأن شعب جنوب افريقيا ذاته - السود والبيض - هو وحده الذي سيحدد مستقبل جنوب افريقيا . ولكنه يسلم أيضا بأن استمرار تشديد الضغوط الخارجية يمكن أن يؤدي بل انه يؤدي بالفعل الى تحسين البيئة التي يمكن أن تؤثر فيها الضغوط داخليا على كل من الحكومة وقطاع الأعمال . ويرى الفريق أن الدليل على ذلك قاطع الآن وأن الشروط المسبقة اللازمة لإحداث مزيد من التغيرات الجذرية في جنوب افريقيا متوفرة تماما . والمهمة الآن تتلخص في زيادة الضغوط الى أن تقتنع الحكومة والأوساط التجارية بالتفاوض بشأن إنهاء الفصل العنصري ، مع التسليم بعدم قابليته للاستمرار وبأنه لم يعد في صالحهما . ولابد من إقناع الحكومة بوجه خاص بإلغاء الاطار التشريعي القمعي للفصل العنصري ، واعتماد دستور جديد يقوم على منح حق الاقتراع العام للكبار واجراء انتخابات حرة ونزيهة .

٢٠ - ومن المسلم به أن الأوساط التجارية أكثر تقبلا الآن لبعض هذه الأفكار ، وأن بعض العناصر داخل الحكومة قد تزعزعت ثقتها بشدة في قدرة جنوب افريقيا على مقاومة الضغوط الخارجية والداخلية معا .

ثالثا - أثر الجزاءات

٣١ - استمع الفريق الى شهادة طائفة كبيرة من الشهود الخبراء الذين كانت أدلتهم بشأن الجزاءات محل خلاف في أحيان كثيرة . وعلى سبيل المثال استمع الفريق الى ما يلي :

(أ) شهادة تفيد أن آثار الجزاءات على اقتصاد جنوب افريقيا مبالغ فيها في كثير من الأحيان بسبب عدم توفر الادراك بأن كثيرا من المشاكل الاقتصادية في البلد مشاكل متأصلة فيما يقارب كل البلدان النامية ذات الدخل الأعلى من المتوسط ؛

(ب) أقوال تفيد أن الجزاءات يمكن أن تتمخض عن آثار ايجابية على اقتصاد جنوب افريقيا بإرغام ذلك البلد على التكيف هيكليا بما يتلاءم مع قاعدة أعرض تستطيع أن تولد قوة أكبر في المستقبل ؛

(ج) أدلة على أنه يجري التحايل بصفة متكررة على سياسات الجزاءات الاقتصادية وسحب الاستثمارات ، الى حد أنه قد يكون لسحب الاستثمارات بوجه خاص آثار عكسية بتعزيز دور الملكية الغالب للأقلية البيضاء ؛

(د) شهادة بأن "الضغوط" المالية ، التي يقال إنها ستواجه سلطات جنوب افريقيا على مدى السنتين القادمتين نتيجة لجسامة عبء المدفوعات من أصل مبالغ الديون الأجنبية المعاد جدولتها والفوائد عليها ، قد يكون مُبَالغا فيها بالنظر الى أن مصرف الاحتياطي قد حقق بالفعل بعض النجاح في تحويل الائتمانات القصيرة الأجل الى قروض وسندات أطول أجلا وبالنظر الى أن نسبة خدمة ديون البلد مازال بالامكان تحملها حسب معايير كثير من البلدان النامية ؛

(هـ) اشارات الى أن نظام الفصل العنصري يتداعى من تلقاء نفسه ، وأن الجهود المبذولة للتعجيل بذلك لن تؤدي إلا الى إضعاف قدرة البلد على معالجة مشاكله بعد انتهاء الفصل العنصري .

٣٢ - بيد أن الفريق استمع أيضا الى شهادة جديرة بالثقة تشير الى أن الجزاءات مؤثرة ، وأن اقتصاد جنوب افريقيا بسبيله الى الاختلال تدريجيا نتيجة للضغوط الخارجية ؛ وأن سحب الاستثمارات يخلّف آثارا سيكولوجية نافذة بصورة متزايدة على

معنويات البيض ؛ وأن الجزاءات المالية ، إذا طبقت بطريقة حسنة التوقيت ، يمكن أن تخلف آثارا حاسمة في السنتين القادمتين ؛ وأن معدل تفكك الفصل العنصري تتزايد سرعته نتيجة لتزايد تصميم الأطراف المشتركة في النزاع الداخلي . ويعتقد الفريق أن الذين يرون أن الجزاءات ضعيفة القيمة أو تأتي بعكس النتائج المرجوة لم يفلحوا في إقناع الآخرين بوجهة نظرهم ، في حين أن الذين يقدمون الحجج - داخل جنوب افريقيا وخارجها - من أجل تشديد وتوسيع نطاق الجزاءات تدريجيا توجد الى جانبهم الأدلة المبنية على التجربة والمبادئ الأخلاقية .

ألف - تجربة الجزاءات

٢٣ - عندما اجتمع الفريق في عام ١٩٨٥ ، كانت المناقشة التي دارت حول مدى فعالية وصحة الجزاءات أشد مما هي عليه اليوم ، ومرد ذلك الى حد كبير أن معظم الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا كانوا قد بدأو توا فقط التفكير في فرض قيود الزامية (وان الذين كانوا قد فرضوا جزاءات من قبل كانوا ينزعون قبل فرضها الى الاقتصار على الاحتفاظ بروابط اقتصادية هامشية مع جنوب افريقيا) . ونتيجة لذلك ، كان الفريق ، من نواحي كثيرة ، يخوض في المجهول عندما أوصى باعتماد مجموعة شاملة من الجزاءات التجارية والمالية والاستثمارية .

٢٤ - بيد أنه طوال السنوات الأربع الماضية ، تمخض تاريخ الجزاءات عن سجل مرجعي يستطيع هذا الفريق الاعتماد عليه .

٢٥ - وفي عام ١٩٨٩ ، وعلى الرغم من أن الفريق يلاحظ التحفظات التي أبداها بعض الخبراء ، فانه يرى أن الدليل القاطع هو أن الجزاءات الاقتصادية مؤثرة - لكن ليس بالسرعة أو بالفعالية اللتين كان ينشدهما بعض المؤيدين ، وانما بما لا يرقى اليه قدر معقول من الشك . والأهم من ذلك هو أن الفريق يعتقد أن الآثار السيكولوجية التراكمية للجزاءات على الأقلية البيضاء قد انشأت دينامية داخلية ذاتية التوليد بالغة الفعالية تمثل الآن عاملا رئيسيا في تغيير المواقف .

٢٦ - وعلى الرغم من أن الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا مازالت حتى الآن ، أشد محدودية بكثير مما أوصى به الفريق في عام ١٩٨٥ ، وعلى الرغم من أن بعض الحكومات مازالت تعارض مفهوم الجزاءات الإلزامية أو الشاملة ، فان هناك أدلة وفيرة على أن الضغوط المفروضة على جنوب افريقيا قد أثرت بصورة سيئة على معنويات البيض

الى حد انها أصبحت قوة رئيسية في دفع الحكومة وقطاع الاعمال قريبا من النقطة التي سيصبحون عندها على استعداد لاجراء محادثات بشأن التغيرات الدستورية والاقتصادية الاساسية . وعلى سبيل المثال ، تسلم الغرفة التجارية الدولية والغرفة التجارية لجنوب افريقيا ، بأنه حدثت تغيرات هامة في المواقف منذ عام ١٩٨٥ .

٣٧ - وأوضح مثال لذلك هو الغاء الرقابة على تدفق رؤوس الاموال الى الداخل كرد مباشر على رفض المصارف الدولية مناقشة إعادة جدولة الديون ، بعد أن عجزت جنوب افريقيا عن الوفاء بالتزاماتها الدولية في منتصف عام ١٩٨٥ ، دون وجود دليل على الاصلاح الاجتماعي . وبالاضافة الى ذلك ، بوسع المرء أن يلاحظ الاجتماعات الكثيرة التي عقدت ، في افريقيا وفي أوروبا على حد سواء ، بين رجال الاعمال البيض وممثلي المؤتمر الوطني الافريقي - وهي اجتماعات تكاد تصبح الآن وتيرية بالنظر الى شروع كبار رجال الاعمال العمليين في التخطيط لاقتصاد "ما بعد نهاية الفصل العنصري" .

٣٨ - حقا إن الاعمدة الاساسية للفصل العنصري لا تزال قائمة - ولاسيما قانون المناطق الجماعية وقوانين الاراضي ، وقانون تسجيل السكان ، وقانون المرافق المنفصلة وحرمان الاغلبية من حقهم الاساسي في الاقتراع . ولا تزال لدى الحكومة القوة والارادة معا للضرب بعنف على أيدي المنشقين الشرعيين . غير أن التكاليف الاقتصادية للتصدي للجزاءات - ولاسيما الحاجة الى توليد فائض كبير جدا في الحساب الجاري لتمويل الضائقة الداخلية والعسر الخارجي - أدت الى الحد بدرجة كبيرة من خيارات السياسة المتاحة للحكومة ، مثلا ، بشأن ناميبيا وأنغولا . وأسفرت محدودية فرص الوصول الى الاسواق الدولية لرؤوس الاموال بعد عام ١٩٨٥ عن تقليص النمو الاقتصادي الى مستوى منخفض لا يمكن احتماله ، مع الإضرار بصورة خطيرة بمعنويات البيض .

باء - موجز الجزاءات المفروضة

٣٩ - يحتفظ مركز شؤون الشركات عبر الوطنية ، وذلك للاستخدام العام ، بقائمة وافية وشاملة بجميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة حاليا على جنوب افريقيا . ومن رأي الفريق أن ما يلي جدير بالاهتمام :

(أ) قرارات الامم المتحدة : اتخذت هيئات الامم المتحدة ، عبر السنين ، قرارات عديدة تطالب بفرض جزاءات اقتصادية ، ولا سيما فيما يتعلق بالاسلحة ، والنفط وسائر المعادن الاستراتيجية ، والتجارة والنقل ، والاستثمار الاجنبي ، والقروض ،

والائتمانات التجارية ، ودور الشركات عبر الوطنية . وفي عام ١٩٨٥ ، وبعد فرض حالة الطوارئ في جنوب افريقيا ، اتخذ مجلس الامن قرارا يطالب بفرض حظر على الاستثمارات الجديدة ، والائتمانات التجارية المضمونة ، وعلى بيع الكروغراند ، وعلى العقود النووية الجديدة ، وبيع معدات الحاسبات الالكترونية . وفي عام ١٩٨٦ ، حث الاعضاء على اتخاذ تدابير إضافية ترمي إلى سد الثغرات الموجودة في حظر توريد الاسلحة . ولاحظ أيضا - كما لاحظ الفريق - أن المطالبات بفرض جزاءات الزامية شاملة كانت تواجه باستمرار باستعمال حق النقض من قبل عضوين دائمين بالمجلس . وخلال الفترة نفسها ، أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا عددا من القرارات ، التي اتخذتها اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، والتي تطالب هذه الشركات بأن تلتزم بدقة بقرارات الامم المتحدة عن طريق وقف أي استثمارات جديدة أو أي شكل من أشكال التعاون مع جنوب افريقيا . وطالب المجلس أيضا حكومات بلدان موطن الشركات عبر الوطنية بأن تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه القرارات .

(ب) إجراءات الكمنولث : في عام ١٩٨٥ ، أصدرت الدول الاعضاء في الكمنولث ، والبالغ عددها ٤٩ ، إعلان ناسو (A/40/817 ، المرفق الاول) ، الذي يطالب هذه الدول بأن تفرض قيودا على تقديم القروض الحكومية الى جنوب افريقيا ، وأن تمنع تصدير الاسلحة واستيرادها ، وأن تحظر بيع النفط والحاسبات الالكترونية والمعدات والتكنولوجيا المتصلة بالمجال النووي . وفي عام ١٩٨٦ ، قررت حكومات عديدة ، ومن بينها حكومات استراليا وجزر البهاما وكندا والهند ، أن تنفذ تدابير إضافة تتعلق بالوصلات الجوية والاستثمارات الجديدة وإعادة استثمار الارباح في جنوب افريقيا . وباستثناء المملكة المتحدة ، قام الكمنولث ، في اجتماع رؤساء حكوماته المعقود في فانكوفر بكولومبيا البريطانية بكندا في عام ١٩٨٧ ، بالموافقة على برنامج "أوسع وأشد صرامة وكثافة" ، يتضمن اتخاذ التدابير اللازمة لتنسيق الجزاءات عن طريق لجنة خاصة من وزراء الخارجية (انظر A/42/677 ، المرفق الثاني) .

(ج) مبادرة بلدان الشمال الاوروبي : رغم أنه من المسلَّم به أن الصلات التجارية لهذه البلدان مع جنوب افريقيا لم تكن هامة على الإطلاق فإن هذه البلدان كانت ، بلا شك ، في صدارة البلدان الموقعة للجزاءات فهذه المجموعة لا تكتفي ، الآن ، بتطبيق حظرا يكاد يكون كاملا على الصلات التجارية والاستثمارية (بما فيها التجارة في كل من السلع والخدمات) ، بل أنها تعهدت بالعمل داخل الامم المتحدة على فرض جزاءات إلزامية .

(د) موقف الاتحاد الاقتصادي الأوروبي : على الرغم من معارضة المملكة المتحدة ، (وإلى حد أقل) معارضة جمهورية المانيا الاتحادية ، وافق الاتحاد في عام ١٩٨٦ على وقف الواردات من الحديد والصلب والعملات الذهبية من جنوب افريقيا ، كجزء من مجموعة من التدابير التي أدت أيضا إلى حظر غالبية أشكال الاستثمارات الجديدة . بيد أنه لم يحظر الواردات من الفحم ، رغم وجود ضغوط كبيرة للقيام بذلك .

٣٠ - وعلى صعيد البلدان منفردة ، سجلت الولايات المتحدة أكبر تقدم ملحوظ - ويود سائر أعضاء الفريق الإشادة بصفة خاصة بالسناتور لويل ويكر لما بذله من جهود في هذا الشأن .

٣١ - وفي عام ١٩٨٦ ، أصدر كونغرس الولايات المتحدة القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري (وتجاوز حق نقض رئاسي بشأن هذا القانون) . ومن بين التدابير الواردة في هذا التشريع البعيد الأثر ، فرض حظر على : (أ) معظم الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا والقروض الخاصة المقدمة إليها ، (ب) القروض لحكومة جنوب افريقيا ، (ج) الصادرات من الحاسبات الالكترونية والنفط ، (د) الوصلات الجوية المباشرة بين جنوب افريقيا والولايات المتحدة ، (هـ) الواردات من اليورانيوم والفحم والحديد والصلب والمنتجات الزراعية والمنسوجات .

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك ، منح القانون الرئيس سلطة "الحد من استيراد أي منتج أو خدمة إلى الولايات المتحدة من أي بلد أجنبي" يستغل فرص الولايات المتحدة للجزاءات . ولم تستخدم هذه السلطة حتى الآن ، ولكنها قد تصبح أداة بالغة الاهمية حقا .

٣٣ - ويرى الفريق أن من أهم التدابير التي اتخذها بلد ضد جنوب افريقيا - والجديرة بأن تعتمد على الصعيد العالمي - كان قرار الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ بسحب الائتمانات الضريبية التي تحصل عليها شركات الولايات المتحدة نظير ضرائب تدفعها فروعها في جنوب افريقيا . وهذا القرار المعروف باسم تعديل رينغل ، قالت عنه شركات رئيسية عديدة بالولايات المتحدة أنه يمثل أهم عامل بمفرده أقنعها بالاتجاه نحو سحب استثماراتها من جنوب افريقيا .

٣٤ - ومما يؤسف له أن أداء الكثير من البلدان ، فيما يتعلق بالجزاءات ، كان متفاوتا ، في أحسن أحواله . فالمملكة المتحدة ، على سبيل المثال ، دأبت على

الاعتراض على فرض جزاءات الزامية ، بل وواصلت تشجيع الصلات التجارية (رغم انها قطعت شوطا ، فيما يسمى بالتدابير "الطوعية") . كما أن ثمة بلدانا أوروبية أخرى ، من البلدان التي تشكل التجارة فيها نسبة مرتفعة من الناتج الوطني الإجمالي ، ولا سيما جمهورية ألمانيا الاتحادية ، أبدت أيضا معارضتها لتجاوز تلك التدابير التي تمثل أساسا حدا أدنى ، وبالتالي ، فإنه على الرغم من مقابلة وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية لكبار ممثلي المؤتمر الوطني الافريقي ، فإن بون ما زالت تعارض بشدة موضوع سحب الاستثمارات ، ومن الواضح أنها غير متحمسة للجزاءات الاقتصادية الاخرى - رغم أن لدى مصارفها ، بصفة عامة ، سجلا مشرفا فيما يتصل بالجزاءات المالية . ولا يصدق القول نفسه على سويسرا ، فمصارف هذا البلد تعمل في جنوب افريقيا منذ وقت طويل . ورغم أن المصارف السويسرية مقيدة "بحد أقصى" رسمي يبلغ ٣٠٠ مليون فرنك سويسري في السنة ، فيما يتعلق بالقروض الجديدة إلى جنوب افريقيا ، فإن سويسرا ما زالت مركز البيع لنصف إنتاج جنوب افريقيا من الذهب ، إلى جانب كل العرض العالمي من الماس . وتفاصيل المعاملات المبرمة في هذين المجالين غير معروفة ، ولكن الفريق يعتقد اعتقادا راسخا بأن الروابط الاقتصادية بين سويسرا وجنوب افريقيا لا يجوز السماح لها بأن تظل طي الكتمان .

٣٥ - ويلاحظ الفريق انه بالرغم من أن اليابان قد فرضت جزاءات محدودة على التجارة مع جنوب افريقيا وأنها تشارك في الحظر المفروض على تقديم قروض جديدة ، فإن ثمة دليلا على أن الشركات اليابانية قد جنت بدورها فائدة مادية من الجزاءات المفروضة من قبل بلدان أخرى . وهذا أيضا ينبغي الإفصاح عنه بشكل أوفى .

٣٦ - وفي الموضوع نفسه ، استمع الفريق إلى شهادة مفادها أن جنوب افريقيا أقامت ، منذ تطبيق الجزاءات بشكل أعم في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، صلات اقتصادية وثيقة ، تشمل كلا من التجارة والاستثمار ، مع اقتصادات البلدان المصنعة حديثا ، مثل هونغ كونغ وإقليم تايوان التابع للصين . وهذه الصلات ينبغي أن تخضع أيضا للتمحيص العام ، في حالة وجودها . وهذا يبين أنه في غياب جزاءات عالمية إلزامية شاملة تُفرض وتُنفذ عن طريق الامم المتحدة ، فإن أثر الجزاءات سيؤدي إلى زيادة تكلفة وصعوبة الاضطلاع بالاعمال التجارية بالنسبة لجنوب افريقيا - لا إلى جعل هذه الاعمال أمرا مستحيلا كما كان يأمل المناصرون الاوائل للجزاءات .

جيم - فعالية الجزاءات

٣٧ - استمع الفريق إلى أدلة كثيرة تقول بأن الجزاءات التدريجية ، التي فرضت على جنوب افريقيا خلال السنوات القليلة الماضية عرضة للتحايل بشكل كبير . وأُشير إلى أن هذا يمكن اعتباره مبررا لعدم فرض جزاءات بيد أن الفريق يرى أن هذه الأدلة تشير بالأحرى إلى ما يلي :

(أ) ينبغي بذل مزيد من الجهود لسد الثغرات وإدارة ورصد برامج الجزاءات بمزيد من الفعالية ؛

(ب) في حالة الاضطلاع بهذه الجهود ، سيزداد تأثير الجزاءات وضوحا ؛

(ج) إن هذه الجزاءات ، وإن كان يعتورها النقص ، تؤدي ، على أي حال ، إلى دفع الأقلية البيضاء في الاتجاه الصحيح للتوصل إلى تفاهم مع القوات المناهضة للفصل العنصري .

٣٨ - وفي نهاية المطاف ، سلّم الفريق بأن الجزاءات تختلف باختلاف مدى النجاح الذي قد يُرى أنها حققته وباختلاف مدى الإمكانات التي يُرى انها تتوفر لها للإسراع بالتغيير في جنوب افريقيا .

١ - الجزاءات التجارية

٣٩ - رغم أن الفريق أقر بأن اقتصاد جنوب افريقيا يعتمد بشكل كبير على التجارة (فهي تمثل نحو ٦٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ، مقابل ما يتراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المائة بالنسبة لمعظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) فقد سُلّم بأن أثر الجزاءات التجارية كان محدودا حتى الآن ، ولاحظ أنه على الرغم من الجزاءات المفروضة منذ عام ١٩٨٥ ، فإن القيمة الدولارية لصادرات جنوب افريقيا قد ارتفعت بنسبة ٣٠ في المائة - مما أتاح لجنوب افريقيا أن تحقق فائضا في حسابها الجاري بما يكفي لخدمة دينها الذي أعيدت جدولته . وقد تحقق الفائض رغم أن الحظر المفروض على الصادرات النفطية اضطر جنوب افريقيا إلى دفع "علاوة الفصل العنصري" الشديدة الوطأة ، للحصول على الإمدادات الضرورية من النفط من السوق الفورية بروتردام ، واعترفت الحكومة ذاتها بأن هذه العلاوة قد تصل إلى بليونين من دولارات الولايات المتحدة سنويا .

٤٠ - ورغم أن الفريق يسوؤه ، مرة أخرى ، عدم توفر بيانات دقيقة ومتسقة بسبب عدم فعالية الرصد ، فإنه يبدو أن من أسباب نجاح المجتمع الدولي إلى حد ما في التحايل على الجزاءات التجارية ، عثوره على شركاء تجاريين يقومون بسد الثغرات التي ترتبت على الانخفاض الحاد في التجارة الثنائية مع بلدان من قبيل الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا وبلدان الشمال الاوروبي . ففي عام ١٩٨٧ ، على سبيل المثال ، حلت اليابان محل الولايات المتحدة ، حيث أصبحت أكبر شريك تجاري لجنوب افريقيا بالمعدلات الدولارية - ومن الواضح أنه تطور سبّب حرجا لطوكيو . وقد عملت بلدان آسيوية أخرى على زيادة تجارتها الثنائية . ومما قد يبعث على مزيد من الدهشة ، أن تجارة جمهورية المانيا الاتحادية مع جنوب افريقيا قد ارتفعت - وتكرر هذا بالنسبة للتجارة المسجلة مع سويسرا والنمسا وبلجيكا وهولندا واسبانيا والبرتغال وتركيا .

٤١ - والفريق يلاحظ (مع الاسف) أن توخي الحذر فيما يتعلق بالتجارة "المسجلة" أصبح أمرا ضروريا ، حيث أن جنوب افريقيا قد أصبحت متمرسة في إخفاء منشأ المنتجات القابلة للاستبدال من قبيل الحديد والصلب والفحم والمعادن الاخرى . والاسلوب الاكثر شيوعا هو تصدير هذه السلع عن طريق بلد ثالث لا يفرض جزاءات - أو القيام ، في بعض الحالات ، باستخدام شهادات منشأ مزورة . ومن الواضح ، في الميدان الزراعي ، أن ثمة محاصيل كثيرة ، تصنف على أنها من ليسوتو وسوازيلند وبوتسوانا إلا أن منشأها يكون في الواقع ، جنوب افريقيا .

٤٢ - وأثر الجزاءات التجارية محدود أيضا من جراء وضع تعاريف ضيقة النطاق على نحو غير واقعي . فاليابان ، على سبيل المثال ، تمنع استيراد الحديد والصلب من جنوب افريقيا - ولكنها تسمح باستيراد كميات كبيرة من ركاز الحديد ، مما يحيل تشريعاتها الجزائية إلى تهديد أجوف . كما أن الحظر النفطي يستثني في أحيان كثيرة المنتجات النفطية .

٤٣ - ومع هذا ، فرغم عدم توفر "الوضوح" وما يدل على أن الجزاءات يجري التحايل عليها بصفة متكررة ، فإن الجزاءات التجارية قد جاءت بأثر ما :

(أ) تشير التقديرات إلى أن جنوب افريقيا قد فقدت قرابة ٧ في المائة من صادراتها التقليدية منذ عام ١٩٨٥ (أو نحو ٢,٣ بليون راند) - مما أدى كذلك إلى زيادة إحكام الضغط على جانب الواردات .

(ب) أدت الجزاءات الى سوء توزيع للموارد الاستثمارية الشحيحة ، بشكل كبير . فالحكومة ، على سبيل المثال ، تنوي إنفاق ما يزيد على بليونين من دولارات الولايات المتحدة على مصنع خليج موصيل لإنتاج الوقود من الغاز رغم أن التقديرات تشير إلى أن هذا المصنع لن يكون سليما من الناحية التجارية ما دام السعر الدولي لبرميل النفط يقل عن ٦٠ من دولارات الولايات المتحدة . ومما يدعو إلى الاستياء أن المملكة المتحدة مورد رئيسي لهذا المشروع . والخلل الاقتصادي على هذا النطاق يمثل قيدا جديدا علذ التنمية في سائر القطاعات التي قد تفيد السكان في مجموعهم .

٤٤ - أما فيما يتعلق بالمستقبل ، فقد اهتم الفريق بالحجة القائلة بأنه من المتوقع أن تزداد فعالية الجزاءات التجارية ، التي يجري التسليم بأنها كانت ضعيفة في الماضي . والسبب في ذلك أن جنوب افريقيا ليس لديها الآن سوى هامش ضئيل جدا لزيادة الصادرات ، من جراء كل من الجزاءات التجارية والمالية . وبدون توفر الموارد اللازمة لافتتاح مناجم كبيرة جديدة ، تصبح جنوب افريقيا ، على سبيل المثال ، بلدا منتجا للذهب بتكلفة مطردة الارتفاع بالمقارنة ببلدان من قبيل الولايات المتحدة وكندا واستراليا . ومن ثم ، فإن الجزاءات التجارية ستزداد فعاليتها ، وستزداد المعاناة المترتبة عليها ، حتى لو بقيت ثابتة الشدة عند مستواها الحالي .

٤٥ - أما وقد قيل هذا ، فإنه من الواضح مع ذلك أن الحاجة تدعو الى اتخاذ عدة خطوات في مجال الجزاءات التجارية ، وبخاصة ما يلي :

(أ) تحسين رصد التدفقات التجارية تحسينا كبيرا ؛

(ب) سدّ الثغرات الموجودة (ولا سيما في تجارة النفط ، حيث يتعين على المنتجين أن يكونوا أكثر تيقظا) ؛

(ج) وضع أصناف جديدة تحت طائلة الجزاءات .

٤٦ - وبالنسبة للنقطة الاخيرة ، أعرب الفريق عن القلق بصفة خاصة إزاء تصدير التكنولوجيا ، ولا سيما النظر الى صدور تشريعات سحب الاستثمارات ، التي تعمل باطراد على إبعاد جنوب افريقيا عن أسواق التكنولوجيا العالية في الولايات المتحدة وأوروبا . كما أعرب الفريق عن بالغ القلق إزاء تكرار مرور صادرات الفحم خلسة عبر حواجز الجزاءات ، وإزاء إمكانية إخضاع الاتجار بالذهب للمراقبة .

٤٧ - وأعرب الفريق أيضا عن انزعاجه الشديد من التزايد الفعلي للنفقات العسكرية في جنوب افريقيا على الرغم من الحظر المفروض من الأمم المتحدة . فهذا الأمر لا يضيف مباشرة الى الطابع القمعي الذي يتسم به مجتمع جنوب افريقيا فحسب ، وانما يعمل كذلك ، كما يتضح ، على تحويل الموارد الاقتصادية الشحيحة بعيدا عن المجالات التي تعود فيها على المجتمع ككل بفائدة أكبر بكثير .

٢ - الجزاءات الاستثمارية

٤٨ - يسلّم الفريق بأن هذا المجال محل جدل شديد . إذ يلاحظ ، على سبيل المثال ، أن بعض الأنصار السابقين لإصدار تشريعات سحب الاستثمارات يرون الآن أن العملية ربما تكون قد تجاوزت الحد - مستشهدين في ذلك بتناقص أهمية جنوب افريقيا كقضية سياسية في الولايات المتحدة بعد تقلص عدد الشركات عبر الوطنية الأمريكية المقر العاملة في جنوب افريقيا . ويلاحظ الفريق أيضا البحوث التي تشير الى ما يلي :

(أ) أن من آثار سحب الاستثمارات تركيز السلطة الاقتصادية ، بصورة أشد ، في أيدي أقلية بيضاء تتحكم في السوق ؛

(ب) أن المالكين الجدد أثبتوا ، أكثر من مرة ، أنهم أقل استجابة لمطالب العمال عن الشركات عبر الوطنية التي حلوا محلها .

٤٩ - وما في شك في أن هذا النوع من التحليل مزعج . بيد أن الفريق يلاحظ أن هناك إجماعا في الآراء على اعتبار سحب الاستثمارات من أقوى الأعمال الرمزية فيما يتعلق بفرض الجزاءات ، وأن أثره النفسي الكبير على معنويات البيض هو مما يُعترف به . كما أنه يلقى تأييدا قويا من الممثلين الشرعيين لمجتمع السود داخل جنوب افريقيا - - وهو المجتمع الأشد تأثرا بشكل مباشر . ومما ترك انطباعا خاصا لدى الفريق ، الشهادة التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة والمؤتمر الوطني الافريقي واتحاد عمال الصناعات الكيميائية في جنوب افريقيا ، الذين أكدوا أن الحركة النقابية في جنوب افريقيا تدرك الأثر الذي قد يخلّفه على أعضائها سحب الاستثمارات كما أكدوا أن هذه الحركة لا تزال تؤيد هذه السياسة بكل إخلاص . ومن الواضح تماما أن الحركة النقابية في جنوب افريقيا على استعداد لأن تدفع أي ثمن يفرضه سحب الاستثمارات اعتقادا منها بأنه سيؤدى إلى التعجيل بالضغط اللازم لإحداث تغييرات دستورية .

٥٠ - بيد أن هناك مشاكل أخرى تثير القلق .

٥١ - وأولى هذه المشاكل ، التفاوت في الاثر الناجم عن الدعوة إلى سحب الاستثمارات في الولايات المتحدة وأوروبا . فمن ١٠٦٨ شركة عبر وطنية حددت في عام ١٩٨٤ على أنها تعمل في جنوب افريقيا عن طريق فروع لها أو شركات منتسبة ، (منها ٤٠٦ شركات منشؤها الولايات المتحدة و ٣٦٤ شركة منشؤها المملكة المتحدة و ١٩٣ شركة من جمهورية المانيا الاتحادية) هناك ٥٦٣ شركة (أو ٤٦ في المائة) تخلت عن مصالحها السهمية بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨ . بيد أن الاثر حسب بلد المنشأ كان متفاوتا إلى حد كبير :

(أ) ٥٦ في المائة من شركات الولايات المتحدة سحبت استثماراتها ؛

(ب) ١٩ في المائة من شركات المملكة المتحدة رحلت عن جنوب افريقيا ؛

(ج) ٤ في المائة من شركات جمهورية المانيا الاتحادية انسحبت من جنوب افريقيا ؛

٥٢ - ويبدو أن هناك ثلاثة أسباب على الاقل حدت بشركات الولايات المتحدة إلى أن تكون أسرع في الرحيل من شركات المملكة المتحدة ، التي تشكل الآن الغالبية الصارخة بين الشركات عبر الوطنية العاملة في جنوب افريقيا ، وهي :

(أ) انه ليس لديها بكل بساطة الالتزام التاريخي الطويل الاجل ذاته بالنسبة إلى السوق ؛

(ب) أنها كانت ترزح تحت بعض الضغوط الضرائبية حتى قبل سحب أرصدة الائتمانات الضريبية الخارجية ؛

(ج) أنها كانت معرضة لضغط شديد من العملاء والمستهلكين وحملة الاسهم والتنظيمات المجتمعية .

٥٣ - ويود الفريق أن يؤكد أثر مجموعات المستهلكين وحملة الاسهم في الولايات المتحدة - - وأن يعرب عن أسفه لعدم توفر المعلومات "والوضوح" مما كان له أثر مضاد للنشاط المضطلع به على مستوى القاعدة في أوروبا . وهناك أمثلة على عكس ذلك - - إذ

أنه من الواضح أن ضغط الطلاب البريطانيين عل باركليز بانك ، كان عاملا كبيرا في اتخاذ المصرف قراره ببيع حصته في باركليز ناشيونال . إلا أن "الجزاءات الشعبية" الناجمة عن إجراءات حملة الاسهم والعمال والمستهلكين والمسؤولين المحليين كانت عموما أكثر فعالية في ممارسة الضغط على شركات الولايات المتحدة عنها على معظم الشركات الاوروبية (ولو أنه من المعترف به أن الاثر لم يكن متساويا) . أما الشركات اليابانية فلا تزال حصينة فيما يبدو .

٥٤ - والمشكلة الثانية هي المسألة الشديدة الخطورة التي يثيرها استمرار الصلات "غير السهمية" التي انتقصت إلى حد كبير ، كما هو مسلّم به على نطاق واسع ، من أثر تشريعات سحب الاستثمارات ولا سيما في الولايات المتحدة . ففي الواقع تبين دراسة استقصائية أُجريت مؤخرا عن شركات الولايات المتحدة التي سحبت استثماراتها في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ أن ٥٣ في المائة منها على الاقل (وربما أكثر) قد احتفظت بصلات غير سهمية .

٥٥ - ويمكن أن تشمل الصلات غير السهمية اتفاقات الترخيص والامتيازات المعقودة مع المالكين الجدد ، إما مباشرة أو من خلال وسيلة انشئت خصيصا لهذا الغرض . ولهذه الصلات مزايا عدة بالنسبة للكيان الذي يقوم بسحب استثماراته ، ومنها ما يلي على وجه الخصوص :

(أ) أنها تعمل على تحسن العائدات بالنسبة للمالك السابق عن طريق تمكينه من تخفيض سعر البيع النقدي (الذي لا يمكن تصديره من خلال سوق الراند المالية إلا بأسعار غير مواتية) مع تزويده بدلا من ذلك بسيل من رسوم الترخيص والامتيازات التي يمكن تصديرها من خلال سوق الراند التجارية الاكثر مواتاة ؛

(ب) أنها تمكّن الشركة عبر الوطنية عند رحيلها من الاحتفاظ بصلة ، قد تكون مهمة في حالة رغبتها في العودة إلى دخول السوق في فترة ما بعد انتهاء الفصل العنصري (بل هناك ما يوحي بوجود اتفاقات سرية للشراء الاسترادادي في حالة رفع الجزاءات) .

٥٦ - وهذه الصلات لها أهميتها بالنسبة لجنوب افريقيا من حيث توفير فرص الوصول إلى أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا وإلى المهارات الإدارية . ومن الواضح إنه لولا هذه الصلات لكانت حَمْلة سحب الاستثمارات قد تسببت في خلل اقتصادي طويل الاجل أشد فداحة بكثير .

٥٧ - وهناك بعض الأدلة على أن "الجزاءات الشعبية" في الولايات المتحدة بدأت تركز الآن أيضا على إساءة استعمال التشريعات المناهضة للفصل العنصري . فيلاحظ الفريق ، مثلا ، أن شركة "موتورولا" أخذت تقطع صلاتها غير السهمية مع فروعها السابقة تحت وطأة ضغط المستهلكين في الولايات المتحدة . بيد أن الفريق يلاحظ أيضا أن المسألة صعبة ، من حيث أنها محكومة بتصور مدى اقتراب جنوب افريقيا من القضاء على الفصل العنصري . فإذا كان من المعتقد أن نهاية الفصل العنصري أضحت وشيكة ، فإنه يمكن القول بضرورة الإبقاء على بعض الصلات غير السهمية كي يظل اقتصاد جنوب افريقيا في وضع أفضل من أجل فترة ما بعد انتهاء الفصل العنصري . أما إذا استخدم أفق أطول أجلا ، من ناحية أخرى ، يصبح إلغاء الصلات غير السهمية في حد ذاته سلاحا في الكفاح . وعلى وجه العموم ، فإن الفريق يؤيد وجهة النظر الأخيرة ، ويحث على تقييد الصلات غير السهمية بشدة ورصدها .

الجزاءات المالية

٥٨ - استمع الفريق إلى قدر كبير من الأدلة المؤيدة والمعارضة للإقتراح القائل بأن "نافذة على الفرص" ستفتح في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، حيث سيتسنى خلالها استخدام إعادة جدولة الديون الخارجية لجنوب افريقيا كأداة ضغط قوية لانتزاع تنازلات سياسية من الحكومة . ويلاحظ الفريق أيضا أن هذه النتيجة هي ما توصل إليه الفريق العامل لوزراء مالية الكمنولث في اجتماعه الأخير المنعقد في كانبيرا .

٥٩ - ومن رأيه أنه ما من شك في أن حرمان مؤسسات جنوب افريقيا من القروض والائتمانات الجديدة كان أحد أشكال الضغط البالغة الفعالية على جنوب افريقيا . فبالإضافة إلى إلغاء تشريعات مراقبة التدفقات إلى البلد على وجه التحديد ، فإن الفريق يقبل وجهة نظر الخبراء الشهود القائلة بأن الحرمان من فرص الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال العالمية قد أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة عموما وإلى الإخفاق في إيجاد فرص عمل جديدة تكفي لمواكبة التغيرات الديمغرافية التي تحدث الآن . فقد أرغم ذلك الأمر المصرف المركزي على التركيز على سياسة تتضمن إتاحة حوافز للصادرات والاستعاضة عن الواردات ، حتى ولو أدى ذلك إلى تكبد الاقتصاد لتكاليف على الأجل الأطول . ومما يسلّم به الفريق أن أثر الجزاءات المالية يكون فوريا وشاملا .

٦٠ - بيد أن الفريق يعترف أيضا ، مع ذلك ، أن جنوب افريقيا قد لاقت بعض النجاح المحدود في إحباط الأثر الناجم عن الجزاءات المالية :

(أ) عن طريق زيادة اعتمادها على فتح ائتمانات تجارية قصيرة الاجل (ويكاد يكون ذلك هو النوع الوحيد من الاموال الجديدة التي تمكنت الحكومة من الحصول عليها) ؛

(ب) عن طريق إقناع بعض المصارف الدائنة لجنوب افريقيا الاكثر أهمية ، على الاقل ، بتحويل القروض القصيرة الاجل التي جمدت في عام ١٩٨٥ إلى التزامات متوسطة الاجل وطويلة الاجل بحيث لا تصبح مستحقة التسديد بالكامل إلا في أواخر التسعينات .

٦١ - ويسلم الفريق أيضا بأن أثر تلك الإجراءات هو الإغلاق ، الجزئي على الاقل ، "للنافذة على الفرص" التي فُتحت بفعل حاجة الحكومة إلى إعادة جدولة نحو ٨,٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة من القروض شملها الاتفاق المؤقت الثاني ، الذي ينتهي في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وبفعل المشكلة التي تواجهها الحكومة نتيجة "التجميع" ما يتراوح بين ٣ و ٤ بلايين من دولارات الولايات المتحدة من المبالغ المستحقة عن دين مضمون في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

٦٢ - ويلاحظ الفريق على وجه الخصوص ويشجب ما يلي :

(أ) القرار الذي اتخذه اثنان من أكبر الدائنين في الولايات المتحدة وقعا في "شبكة" الاتفاق المتعلق بتجميد الوضع الراهن ، وهما سيتي كورب ومانيوفكتشروز هانوفر ، بقبول تحويل تلك الديون التي كانت ستستحق الدفع في العام المقبل إلى التزامات طويلة الاجل (وهو ما يعرف باسم "خيار عام ١٩٩٧") ولو أن الفريق يعتقد أن الإجراء الذي اتخذته شركة سيتي كورب قد يؤدي إلى عكس المطلوب عن طريق إثارة نشاط المستهلكين على مستوى القاعدة في الولايات المتحدة ضد المصرف المذكور ؛

(ب) القرار الذي قيل أن المستثمرين السويسريين قد اتخذوه لتمديد أجل استحقاق السندات التي أصدرتها جنوب افريقيا والمستحقة الدفع في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ (ولو أن الفريق يقبل الفكرة القائلة بأنه يكاد يكون من المؤكد أن جنوب افريقيا قد أُرغمت على دفع فوائد كعقوبات للحصول على هذا التسهيل) .

٦٣ - وعلى الرغم من ذلك ، يسلّم الفريق بوجهة نظر الخبراء الشهود القائلة بأنه إذا تصرفت بسرعة الحكومات الدائنة وحركة المستهلكين في صناعة المصارف ، فسيكون لديها فرصة فريدة لاستغلال حاجة جنوب افريقيا الماسة إلى تمديد أجل التزاماتها المستحقة الدفع من أجل انتزاع تنازلات سياسية واقتصادية منها . ويلاحظ الفريق ان استبعاد جنوب افريقيا من قروض صندوق النقد الدولي يعني أن الأفكار التقليدية فيما يخص "المشروطية" ، لا تنطبق في هذا الشأن - - ولكن قد يصبح بمقدور المصارف الدائنة ذاتها ، بتشجيع من الحكومات والمستهلكين أن تطبق مشروطيتها الاقتصادية الكلية أو المالية البعيدة المدى التي ستحدد أرقاما مستهدفة للاداء يكون من شأنها أن تؤثر بشدة على قدرة الحكومة على تحويل الموارد لصالح الفصل العنصري .

٦٤ - ويلاحظ الفريق انه على الرغم من أن سجلات ٣٥٠ مصرفا تشير إلى وجود ديون على جنوب افريقيا ، فإن مراكز الضغط الرئيسية فيما يبدو هي المملكة المتحدة (وخاصة ناشيونال ويست منستر ، وباركليز بانك ، واستاندرد تشارترد) ومصارف مراكز الأموال الرئيسية في الولايات المتحدة ، ومصارف أخرى في سويسرا وجمهورية المانيا الاتحادية . كما يعتقد الفريق أن أنسب طريقة لممارسة الضغط على حكومة جنوب افريقيا هي عن طريق اللجنة التقنية للمصارف الثلاثة عشر ولذلك فإنه يشجب القرار الذي لا يتصف بالإحساس بالمسؤولية الذي اتخذته شركة سيتي كورب بالانسحاب من هذه المجموعة . ويطلب الفريق من اللجنة التقنية أن تقف بحزم في وجه التقارير القائلة بأن مصرف الاحتياطي يقترح "إعادة جدولة الديون من طرف واحد" بشروطه هو . كما يحث الفريق الحكومات الدائنة على تضييق لوائحها المتعلقة بتوفر الائتمانات التجارية لجنوب افريقيا ، وعلى أن تستعرض متطلبات تخصيص الاحتياطي الخاصة بها كي تضمن انها تعبر عن تدهور الملاءة المالية لجنوب افريقيا .

دال - التدابير الأخرى

٦٥ - يعتقد الفريق أن الجزاءات الرسمية ليست هي الطريقة الوحيدة لحمل حكومة جنوب افريقيا على الدخول في مفاوضات بشأن مستقبل الفصل العنصري . وعلى سبيل المثال ، قام اتحاد عمال المعادن في جمهورية المانيا الاتحادية في هذه السنة بمحاولة جديدة لوضع مدونة من ١٤ نقطة لفروع الشركات الألمانية العاملة في جنوب افريقيا لمنعها من الاستفادة من أنظمة حالة الطوارئ في تعاملها مع موظفيها .

٦٦ - وهذه المدونة - التي ينبغي أن ينظر فيها آخرون - تقتضي أن تعامل الشركات موظفيها في جنوب افريقيا بنفس الطريقة التي تعامل بها عمالها في موطنها فيما يتعلق بالحقوق الاساسية ، بما فيها الحق في الإضراب . ومدونة جمهورية المانيا الاتحادية تذهب إلى أبعد مما ذهبت اليه المحاولات السابقة إذ تمنح اتحادات جنوب افريقيا الحق في الانتصاف في بلد الموطن .

هاء - الرصد

٦٧ - لاحظ الفريق في جميع مداولاته عدم الكفاية وعدم الاتساق في رصد الجزاءات الحالية المفروضة على جنوب افريقيا ؛ مما خلّف فجوة هامة سارعت الحكومة والشركات التجارية إلى استغلالها .

٦٨ - وعلى المستوى الحكومي الدولي ، يلاحظ الفريق أن اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الامن ٤٣١ (١٩٧٧) والفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا هما الجهتان الوحيدتان اللتان تمارسان مهام الرصد في الوقت الحاضر ، وهذه المهام محدودة للغاية . ويدرك الفريق أن منظمة العمل الدولية شكّلت فريق خبراء مستقل يتكون من ثلاثة أشخاص لتقييم الجزاءات ووضع تقرير عنها ، مع الاهتمام على وجه التحديد بمحاولات التحايل من جانب جنوب افريقيا . إلا أنه يعتقد أنه من الضروري استكمال مبادرة منظمة العمل الدولية من أجل التصدي للمشكلة الشديدة الخطورة الناشئة عن نقص المعلومات . وعلى المستوى الوطني ، يسلّم الفريق بأنه توجد الآن في بعض البلدان - مثل بلدان الشمال الأوروبي والولايات المتحدة - اجراءات رصد شاملة إلى حد ما ، وإن كانت المعلومات لا تتوافر بوجه عام في أحيان كثيرة . ولدى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي متطلبات محدودة للإبلاغ مفروضة على الشركات التي تواصل العمل في جنوب افريقيا ، ولكن هذه المتطلبات تقف عند الحد الادنى من حيث طابعها ، إلى جانب أنها لا تتوافر بسهولة لجماعات الضغط على مستوى القاعدة .

٦٩ - ونتيجة لذلك ، فإن الكثير من مسؤولية رصد أثر وفعالية الجزاءات يقع على عاتق الجماعات الخاصة التي تتوفر لها موارد محدودة وتتاح لها فرص محدودة للوصول إلى الصحافة . وقد جرى تمثيل كثير من هذه الجماعات أمام الفريق الذي أثنى على أعمالها .

٧٠ - وفي ضوء ذلك ، يدرك الفريق وجود حاجة واضحة لإنشاء نظام مركزي وموحد للقيام في الوقت المناسب وبصورة شاملة برصد الجزاءات التجارية والاستثمارية والمالية المفروضة على اقتصاد جنوب افريقيا . ويعتقد أنه ينبغي أن تتولى وكالة واحدة جمع وتصنيف وتنسيق هذه المعلومات ، وأن تكون قادرة على نشرها على نطاق أوسع من النطاق الحالي بغية تيسير تزايد "الجزاءات الشعبية" - التي يعتقد الفريق أنها كانت فعالة للغاية في تغيير رأي السلطات التشريعية في الولايات المتحدة وفي بلدان الشمال الاوروبي . ويعتقد أن لمنظومة الامم المتحدة دورا هاما تقوم به في هذا المجال .

واو - أثر الجزاءات على مجتمع السود

٧١ - في حين استمع الفريق إلى شهادات من ممثلي مجتمع السود في جنوب افريقيا مفادها أن هناك ادراكا واسعا لحتمية وجود قدر من المعاناة من أجل إلغاء الفصل العنصري ، فإنه ما زال يشعر بانزعاج شديد مصدره حجج القائلين بأن أثر الجزاءات يقع في أشد درجاته على أفراد مجتمع السود الأقل قدرة على احتماله .

٧٢ - وهذا الامر لا يزال مصدرا للقلق . إلا أن الفريق استمع أيضا إلى شهادات من عدد كبير من الشهود الذين دفعوا بأن الاثر الرئيسي للجزاءات موجه ضد الحكومة ومجتمع البيض . وبصفة خاصة فإن :

(أ) أغلبية السكان السود لا تزال تعيش اقتصاد الكفاف ، وبالتالي فإنها محصنة إلى حد كبير من آثار الجزاءات ؛

(ب) أنواع الصادرات إلى جنوب افريقيا التي قيدتها التشريعات الجزائية هي الموجهة بصورة رئيسية إلى مجتمع البيض (لاسيما السلع الكمالية) وضد الاغلبية (مثل الواردات اللازمة لجهاز الامن) .

٧٣ - ومن الواضح أن هناك أثرا على مجتمع السود . ولكن الفريق تأثر ببعض الشهادات التي دفع أصحابها بأن السود قد يستفيدون بالفعل من الجزاءات بطريقتين هامتين :

(أ) فهي تشجع على زيادة الاستفادة مما يعتبر اقتصادا غير رسمي يهيمن عليه السود وينمو بسرعة ، ويشكل الآن على وجه التقدير نسبة تصل إلى ٣٠ في المائة

من الاقتصاد الرسمي - ويعتقد أن هذا الأمر يمكن أن تترتب عليه آثار هامة فيما يخص قدرة السود على المشاركة النشطة في مجتمع ما بعد انتهاء الفصل العنصري ؛

(ب) أنها أجبرت الأوساط التجارية ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، على وقف السياسة القصيرة النظر (التي شجعت عليها المغالاة في زيادة قيمة الراند في السبعينات وأوائل الثمانينات ، المتمثلة في استيراد معدات وتكنولوجيا الصناعة التحويلية التي تعتمد على كثافة رأس المال ، والتي اتضح أنها غير ملائمة في بيئة الجنوب الافريقي حيث يتعين إعطاء الأولوية لايجاد فرص العمل .

رابعا - مستقبل جنوب افريقيا

٧٤ - يدرك الفريق أن أهم واجباته في الوقت الحالي هو استخدام الأدوات الموجودة تحت تصرفه ، ولاسيما الضغط الذي يمكن أن يمارس على الشركات عبر الوطنية والمصارف والأوساط التجارية عموما للتعجيل بعملية التغيير التي تحدث بالفعل في جنوب افريقيا - وفي خاتمة المطاف إجبار الحكومة على قبول إنهاء نظام الفصل العنصري . ولا يرغب الفريق ، بأية حال ، في أن يقلل من أهمية الجهود التي يبذلها مجتمع البيض أو من تصلبه في التمسك بما يرى أنه امتيازاته .

٧٥ - بيد أنه ، مع التسليم بهذا ، يرى الفريق أيضا أن :

(أ) عملية التغيير ، كما يلاحظ ، لا رجعة فيها الآن ، بالرغم من أنه لا بد أن تتعرض لانتكاسات ؛

(ب) لما كان ليس من مصلحة أحد أن ترث الأغلبية السوداء أرضا خرابا من الناحية الاقتصادية ، فمن الملائم البدء في التفكير في الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، القيام بدور في الإعداد لفترة ما بعد انتهاء الفصل العنصري .

٧٦ - وبعبارة أخرى ، يعتقد الفريق أنه في الوقت الذي يجب فيه تكثيف الضغط ، فإن الاستراتيجية مهيأة أساسا في الوقت الحالي لإجبار الأقلية البيضاء على التفاوض : إذ آن الأوان للبدء في التفكير أيضا في كسب السلم .

ألف - حتمية التغير

٧٧ - منذ عقد جلسات الاستماع في عام ١٩٨٥ ، لا يوجد شك في أنه قد حدثت تغيرات اقتصادية وسياسية في جنوب افريقيا ، وأن خطى التغير قد تسارعت . ولا يوجد شك أيضا في أن هذه التغيرات قد تحققت إلى حد كبير جدا نتيجة لممارسة الضغوط الداخلية والخارجية وأنها لم تكن نتيجة لاي تغير أساسي في موقف الاقلية البيضاء .

٧٨ - ولعل أبعد التغيرات مدى كان إلغاء ما يطلق عليه قوانين تراخيص المرور . وكما يوضح تقرير فريق الكمنولث المشترك بين الحكومات لعام ١٩٨٨ ، فقد جاء الإلغاء نتيجة للضغط الذي مارسه المجتمع الدولي عن طريق المصارف عبر الوطنية الدائنة للبلد :

"في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، أعلن الرئيس بوتا إدخال اصلاحات على نظام الفصل العنصري في خطابه عند افتتاح البرلمان . ويبدو أن هذه المقترحات كانت قد صممت بغية استيفاء الشروط التي وضعتها المصارف لتقديم دليل ملموس على الاصلاح قبل تسوية مشكلة الديون" .

٧٩ - وكان كثير من الجماعات المناهضة للفصل العنصري على حق في انتقاد الاستعداد الذي أبدته المصارف للتوصل إلى اتفاق مؤقت بشأن مسألة ديون جنوب افريقيا . ومع هذا ، فقد تمكن المجتمع الدولي من استخلاص درسين من الاجراءات التي اتخذتها المصارف : (أ) إن الضغط المطرد سيجبر حكومة جنوب افريقيا على اتخاذ حل توفيقي ؛ (ب) وأنه يمكن انتزاع شروط سياسية كجزء من المفاوضات المالية .

٨٠ - ونتج عن ذلك حدوث زيادة مطردة في هذا الضغط ، والتوصل إلى مجموعة مناظرة من التنازلات كان النظام غير راغب في تقديمها . ولا يود الفريق أن يقلل من أهمية النكسات التي اصيبت بها حركة مناهضة الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وخارجها . ولكن إذا أخذت كل العوامل في الاعتبار ، كان التقدم المحرز هاما وايجابيا .

٨١ - ففي مجال العمل ، على سبيل المثال ، وبالرغم من الطبيعة القمعية إلى حد كبير للقانون الجديد الخاص بتعديل علاقات العمل وأثر حالة الطوارئ ، فقد شهد اتحادا العمال الرئيسيان : مؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال ، نموا مستمرا في عضويتهما . وفي حالة مؤتمر نقابات عمال جنوب

افريقيا ، كان هذا صحيحا في حالة مجتمع البيض كما كان بين السود . ففي عام ١٩٨٨ ، على سبيل المثال ، بلغ أعضاء النقابات المسجلين ١,٦ مليون ، منهم ٨٣٥ ٠٠٠ من السود و ٣١٠ ٠٠٠ من "الملونين" والآسيويين . وكانت احدى نتائج ذلك ، تضييق نطاق الفوارق في الاجور بين السود والبيض في القطاع الاقتصادي الرسمي وحدوث زيادة كبيرة في القوة التي يمتلكها مجتمع السود في جنوب افريقيا كمستهلكين لا مجرد منتجين . وأفادت التقارير ، على سبيل المثال ، أن ٧٠ في المائة من اجمالي مبيعات تجارة التجزئة في وسط جوهانسبرغ مصدره الآن السود ، مما يعطي مجتمع السود نفوذا اقتصاديا يختلف عما كانت عليه الحال منذ بضع سنوات .

٨٢ - وهذا التغير يفهمه الجميع تماما باستثناء قصيري النظر من أفراد مجتمع البيض ، ويقدره جيدا رجال الاعمال بصفة خاصة ، سواء في جنوب افريقيا أو خارج الوطن الذين قاموا ، كما لوحظ ، بزيادة اتصالاتهم بالجماعات السياسية الوطنية على مدى السنوات الاربع الماضية . وتوجد دواعي كثيرة تحمل على الاعتقاد بأن هذه التغيرات ستستمر ، بل ستتسارع خطاها ، شريطة أن يظل المجتمع الدولي متيقظا بشأن زيادة ممارسة الضغط على جنوب افريقيا .

باء - عدم جدوى القمع الذي تمارسه الحكومة

٨٣ - يساور الفريق شك عميق بشأن التزام حكومة جنوب افريقيا المزعوم بالاصلاح . وعلاوة على ذلك ، لا يرى الفريق ما يدعو إلى الاعتقاد بأن تعريف الحكومة "للاصلاح" سيتفق بأية حال مع تعريف الفريق . والواقع ، وبالرغم من دعوة السيد دي كليرك إلى إدخال تغيرات "جذرية" واقتراحاته "لتقاسم السلطة" ، يعتقد الفريق أن هدف الحكومة مازال هو الحفاظ لأطول فترة ممكنة على النظام القائم على الفصل العنصري ، الذي لا يمكن الدفاع عنه . وايقاع الفرقة بين معارضي الفصل العنصري جزء لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية .

٨٤ - ومع هذا ، فإن الجميع ، باستثناء حكومة جنوب افريقيا ، يسلمون الآن بأن هذه ليست مجرد استراتيجية لا يمكن الدفاع عنها أخلاقيا ؛ بل أنها استراتيجية جوفاء وغير عملية . فالخليط الإثني في جنوب افريقيا لا يتحرك الآن حركة لا رجعة فيها ضد الطائفة البيضاء فحسب ، بل أن مجتمع السود يكتسب قوة بصورة متزايدة كمستلك مما يمنحه نفوذا على المجتمع الابيض ، الامر الذي يعني أنه لا يمكن العودة بعقارب الساعة إلى الوراء ، على سبيل المثال ، بالنسبة للفصل العنصري "الدنئ" .

٨٥ - ويعتقد الفريق أن الفرق الاساسي بين الاجراءات القمعية التي تتبعها الحكومة الآن وما كانت عليه في الماضي هو أن زمام المبادرة لم يعد في يد الحكومة . بل أنها توصد إلى الابد باب الاسطبل بالفعل بعد أن خرج الحصان منه . وقد تكون الاجراءات في حد ذاتها وحشية أيضا ولكنها أساسا ردود أفعال ، وكلما ازدادت ردود فعل الحكومة عنفا ، كان ذلك بمثابة اعتراف أوضح بأنها فقدت زمام المبادرة .

جيم - آفاق "فترة ما بعد انتهاء الفصل العنصري"

٨٦ - يساور الفريق خشية أن يتحول الاهتمام عن الجهود المستمرة للحث على تفكيك الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ولذا فإنه يؤيد تكثيف حملة الجزاءات بسبب تأثيرها الاقتصادي على جنوب افريقيا وبسبب آثارها النفسية على معنويات البيض ، وهو أمر يضارع ذلك أهمية .

٨٧ - ومع هذا ، فإن الفريق لا يود أن يُنظر اليه على أنه يؤيد أي شيء خلاف التغيير الايجابي ، ولذا فإنه من الملائم البدء في التفكير في متطلبات حالة "ما بعد انتهاء الفصل العنصري" في جنوب افريقيا .

٨٨ - ولا يوصي أحد ، حتى ولو جرى التشديد في فرض الجزاءات كما يوصي الفريق ، بأن نهاية الفصل العنصري أصبحت وشيكة . ومع هذا ، فإن سرعة التغير في الجنوب الافريقي في غضون السنتين أو الثلاث سنوات الماضية لم يسبق لها مثيل تماما ، ومن المحتمل أن يتمخض المستقبل عن كثير من المفاجآت . وعلاوة على ذلك ، فليس من مصلحة أحد أن تدخل الاغلبية السوداء فترة ما بعد انتهاء الفصل العنصري دون أن تتوفر لديها المهارات الملائمة لادارة ما يعتبر بالفعل ، من كثير من النواحي الهامة ، اقتصادا صناعيا متقدما إلى حد كبير . ومن سوء الطالع ، أنه من غير الواقعي أن يُنتظر من الحكومة الحالية أن تعد نفسها لليوم الذي تتنازل فيه عن السلطة للاغلبية . وفي الواقع ، وبالرغم من أن السود داخل جنوب افريقيا قد اتيحت لهم بالتدريج فرص أفضل للوصول إلى التعليم ، فإن الفرص التعليمية ما زالت محدودة جدا كما أن الترقي إلى مستويات الادارة العليا في المنظمات من جميع الانواع يكاد يكون مستحيلا في ظل نظام الفصل العنصري . ونتيجة هذا هي أن مجتمع البيض هو الذي يحتكر فعلا جميع أنواع المهارات والخبرات الحيوية اللازمة لإدارة المنظمات الكبيرة التي تكوّن أية دولة حديثة . ويلاحظ الفريق شهادة أحد الخبراء ومفادها أن الجزاءات ربما تكون قد دعمت نمو الاقتصاد غير الرسمي الذي يسيطر عليه السود مما يمكن أن يغذي مهارات تنظيم

المشاريع . ولكنه يلاحظ أيضا ، بصرف النظر عما تعلنه الحكومة والشركات عبر الوطنية ، أنه يجري بصورة منتظمة استبعاد السود المؤهلين من الحصول على المهارات والخبرات الملائمة داخل الاقتصاد الرسمي التي قد تمكنهم من تولي المناصب الادارية العليا بمجرد تفكيك الفصل العنصري .

٨٩ - بل أن الحالة أكثر خطورة بالنسبة للسود من جنوب افريقيا الذين يشتركون خارج جنوب افريقيا في الكفاح من أجل التحرير . فقد حرموا إلى حد كبير من التدريب الرسمي اللازم لاداء الادوار التي سيتوقعون بصورة مشروعة الاضطلاع بها في جنوب افريقيا في فترة ما بعد إنهاء الفصل العنصري .

٩٠ - ويعتقد الفريق أن للمجتمع الدولي دورا يقوم به :

(أ) في مساعدة مواطني جنوب افريقيا من السود - داخل البلد وخارجه على السواء - على اكتساب المهارات التقنية والادارية التي ستؤهلهم للمشاركة الكاملة على قدم المساواة في الصناعة والتجارة والتعدين والزراعة والمهن في جنوب افريقيا في فترة ما بعد إنهاء الفصل العنصري ؛

(ب) وعلى نحو أعم ، في الإعداد للحكومة على أساس الديمقراطية القائمة على مبدأ صوت واحد للشخص الواحد ، مع تقاسم السلطة أو دون تقاسمها مع مواطني جنوب افريقيا البيض - مما يعني ، في جملة أمور ، تدريب مواطني جنوب افريقيا السود ، الآن ، على المناصب العليا في الخدمة المدنية والسلك الدبلوماسي التي سيشغلونها في المستقبل القريب .

٩١ - ويلاحظ الفريق أن بعض مؤسسات منظومة الامم المتحدة (وخاصة منظمة العمل الدولية) تنظم بالفعل مثل هذا التدريب خارج جنوب افريقيا وإن كان هذا يتم ، بالضرورة ، على نطاق محدود للغاية . ويلاحظ الفريق أيضا أن بعض الحكومات المنفردة ترعى برامج للمنح الدراسية قد يكون لها دور هام للغاية . بيد أن حجم احتياجات جنوب افريقيا ، بعد إنهاء الفصل العنصري ، وضرورة تقديم التدريب الملائم لمواطني جنوب افريقيا السود ، سواء داخل البلد أو خارجه ، يعنيان أن هناك حاجة ، في رأي الفريق ، إلى برنامج خاص يكون من شأنه توفير التدريب الملائم في مجالات الادارة والتنظيم والقانون والدبلوماسية وفي المجال المهني . وفي حين أن الجزء الاكبر من هذا التدريب قد يكون على المستوى الجامعي أو المهني (أي أثناء العمل) فإنه يجب

الإقرار بأن الكثير من مواطني جنوب افريقيا السود المؤهلين الذين ينقصهم هذا التدريب والذين حرموا من الحصول على التعليم الثانوي المناسب سيكونون بحاجة إلى التدريب على مستوى ما قبل الدراسة الجامعية .

٩٢ - وعلى الرغم من أن هذا الجانب سيشمل عنصرا للأمم المتحدة ، ربما كدور تنسيقي تقوم به إحدى منظماتها ، فإن الفريق يرى أنه من المهم أن يشترك في البرنامج أكبر عدد ممكن من المنظمات غير الحكومية . ومن الواضح أن الحركة النقابية سيكون لها دور هام ، شأنها شأن المجموعات الدولية لأصحاب الأعمال . ومن الممكن أيضا أن تشارك في هذا الجماعات الدينية . ويود الفريق أن يكون هناك دور لمنظمات مثل منظمة التآزر الجامعي العالمي التي ستبدأ في توجيه نداء من أجل جمع الأموال لطلاب جنوب افريقيا .

٩٣ - ويعتقد الفريق أنه يمكن ، بل وينبغي ، أن يكون للشركات عبر الوطنية والمصارف عبر الوطنية دور هام في هذا المجال . ويود أن يؤكد أن هذا سيكون مختلفا ، من الناحية النوعية ، عن البرامج التدريبية الشكلية أساسا التي يعلن عنها في الوقت الحالي العديد من الشركات عبر الوطنية كحجة لتبرير تماديها في الامتناع عن سحب استثماراتها من جنوب افريقيا . كذلك فإن الاشتراك في مثل هذا البرنامج الشامل لن يعفي الشركات عبر الوطنية من التزامها الأساسي بالعمل على نحو بنّاء من أجل تفكيك نظام الفصل العنصري الذي يرتأى على نطاق واسع أنها استفادت منه - بما في ذلك الالتزام بالوقوف في وجه قانون جنوب افريقيا في الحالات التي يتضارب فيها مع حقوق الأغلبية السوداء غير القابلة للتصرف .

٩٤ - ومع ذلك فإن الشركات عبر الوطنية التي تعمل بالفعل في جنوب افريقيا - بالإضافة إلى الشركات التي اعتادت على العمل فيها أو التي تتطلع إلى العمل فيها بمجرد رفع الجزاءات - يمكن أن تسهم في تدريب الجيل الجديد من القادة في جنوب افريقيا عن طريق الالتزام بتقديم مساعدة مالية كبيرة لبرامج التعليم النظامي وعن طريق إتاحة مرافقها الموجودة في جميع أنحاء العالم للتدريب 'أثناء العمل' . ومن المهم إدراك أن هذا الالتزام هو التزام عالمي : أي أنه لا يكفي أن تقوم إحدى الشركات عبر الوطنية باختيار بعض السود لتقلّد مناصب الدرجات الدنيا في سلم الإدارة في الشركات التابعة لها في جنوب افريقيا . ويتوخى الفريق وضع برنامج دولي كبير يتم من خلاله منح مواطنين سود من جنوب افريقيا ، من داخل البلد ومن خارجه ، خبرات ومسؤوليات واسعة النطاق وعميقة في العمليات الدولية لإحدى الشركات عبر الوطنية .

٩٥ - وعلى الرغم من أن الفريق يدرك تمام الإدراك أنه لا توجد أوجه تشابه بين مثال جنوب افريقيا ومثال ناميبيا - وخاصة بالنسبة للاختلافات في الدور القانوني للأمم المتحدة وفي حجم كل من البلدين - فإنه يلاحظ أن هناك قدرا من التشابه بين ما يقترحه الفريق لجنوب افريقيا بعد إلغاء الفصل العنصري ، من ناحية ، وبين برنامج إقامة الدولة الناميبية ، من ناحية أخرى . وما له أهمية خاصة في هذا الشأن هو أن البرنامج الناميبي تشترك فيه ، بحكم طبيعته ، وكالات متعددة من بينها منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق الأمم المتحدة لناميبيا . وما يتوخاه الفريق لجنوب افريقيا هو وضع هيكل مماثل متعدد الأطراف - على أن يشمل أيضا منظمات غير حكومية وبرامج للمساعدة الثنائية وبرامج قطرية منفردة ومساهمات كبيرة (قد تكون ممحوبة ببعض التتسهيلات الضرايبية) من الشركات عبر الوطنية . ويلاحظ الفريق أيضا أنه قد تكون هناك دروس مستفادة من خبرة البريطانيين في تدريب الروديسيين السود لتقلُّد المناصب العليا في زمبابوي المستقلة .

خامسا - التوصيات

٩٦ - نعتقد أنه من المهم الى حد كبير أن يكون مفهوما أن توصيات الفريق ليست توصيات تأديبية . وليس قصدنا هو استخدام التدابير التي نوصي بها لمعاقبة مجتمع البيض في جنوب افريقيا أو الشركات عبر الوطنية أو المصارف عبر الوطنية ، بل ان القصد هو إقناع حكومة جنوب افريقيا والأوساط التجارية بما يلي :

(أ) لم يعد استمرار نظام يستند إلى الفصل العنصري - وهو نظام لا يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية ولا يتسم بالكفاءة من الناحية الاقتصادية - يحقق صالحهم على أفضل وجه ؛

(ب) ينبغي أن تتحرك الحكومة بسرعة لإلغاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض وإقامة نظام ديمقراطي لحكم الأغلبية .

٩٧ - ونحن لا نستطيع أن نتنبأ بموعد إلغاء الفصل العنصري ، كما أننا نؤكد عدم ثقتنا فيما أعلنته الحكومة الحالية عن "الإصلاح" . ومع ذلك فإننا نعتقد أن الاستراتيجية التي اتبعها المجتمع الدولي منذ بداية الثمانينيات هي الاستراتيجية الصحيحة وأن التشديد التدريجي للقيود الاقتصادية سيظل يُضعف من ثقة الأقلية البيضاء في قدرتها على تجنُّب المفاوضات الموضوعية . ولذلك فإننا نناشد المجتمع الدولي أن

يعبر عن إرادة الأمم المتحدة باعتماد جزاءات عالمية وشاملة وإلزامية ضد حكومة الاقلية في جنوب افريقيا .

٩٨ - وفي حين أن فرض الجزاءات العالمية يتوقف على الحكومات ، فإننا نود أن نؤكد ما للمبادرات الفردية والجماعية من أهمية حاسمة . إذ باستطاعة الشعوب أن تحث الحكومات على اتخاذ اجراءات . وقد أظهرت خبرة الولايات المتحدة مدى قوة الضغوط التي يمكن للشعب أن يمارسها في سبيل تأييد وتحقيق التغييرات السياسية .

٩٩ - وبإمكان الشعب أن يؤثر على الشركات عبر الوطنية كي تسحب استثماراتها . كما أن الشعب يستطيع أن يؤثر على المصارف الرئيسية التي لها صلة بإدامة وتكثيف الجزاءات المالية . ومن الممكن ، في الفترة القادمة وخاصة في أوروبا ، أن تصبح "قوة الشعب" أداة فعالة إلى حد كبير في الضغط من أجل حفز خطى التغيير في جنوب افريقيا . ولذلك فإن توصية الفريق ليست موجّهة إلى الحكومات فحسب بل انها موجهة إلى الشعوب أيضا .

١٠٠ - وبوضع ذلك في الاعتبار فإن الفريق يعتقد أيضا ، حرصا على التنمية الأطول أجلا في جنوب افريقيا ، أن الوقت ملائم الآن للإقرار بأن إلغاء الفصل العنصري وهو أمر لا مفر منه ، لن يكون بمثابة النهاية بل سيكون بداية لعملية ستبلغ ذروتها بتحرير حقيقي للأغلبية في جنوب افريقيا يسودها العدل والرخاء .

ألف - الجزاءات

١٠١ - من الاكتشافات المثبطة للهمة التي توصل اليها الفريق أثناء جلسات الاستماع الغش الذي تمارسه الحكومات . فقد كان من المسلّم به على نطاق واسع منذ وقت طويل أن عددا من الشركات عبر الوطنية ستحاول التحايل على تشريعات الجزاءات إذا كان ذلك يحقق مصالحها القصيرة الأجل . ولكن راعنا بحق سماع أدلة تفيد ما يلي : (أ) إن الكثير من الحكومات (وإن لم يكن جميعها) ، سواء من البلدان المتقدمة النمو أو من البلدان النامية ، يساعد بصفة متكررة على التحايل على الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا - حتى الجزاءات التي تكون هي من بين الموقعين عليها ؛ (ب) أن معظم الانتهاكات البالغة السوء تكون في المجالات الشديدة الحساسية مثل الاتجار بالأسلحة ، والنفط ، والتكنولوجيا .

١٠٢ - وإننا نسلّم بأن الالتباس قد يشوب بعض الادلة وأن معظم الادلة عبارة عن إشاعات . ولكن لما كانت هذه القضية شديدة الاهمية ، فإننا ندعو الجمعية العامة الى تعيين فريق مستقل لإعداد تقرير تفصيلي عن هذه الاستخدامات المخلّة في أقرب وقت ممكن . ويجب أن يعين هذا التقرير "الاسماء" ، - سواء أسماء البلدان التي تتواطأ في تفادي الجزاءات أو أسماء الشركات عبر الوطنية التي تستفيد من ذلك .

١٠٣ - وعلى الرغم من ذلك ، فإن الفريق على قناعة بأن الجزاءات مؤثرة ، كما أننا مقتنعون أيضا بأن أوجه القصور في استخدامها كأداة لإحداث تغييرات في جنوب افريقيا لها صلة بعدم توفر العالمية وبفتور الهمة عند تطبيقها أكثر منه بوجود عيب جوهري في السياسة . وكما ورد في التقرير الاخير لوزراء خارجية الكمنولث ، فقد "حققت الجزاءات الجزئية نجاحا جزئيا" . وإننا نرى أن الادلة قاطعة على أن من شأن توسيع نطاق الجزاءات وتعزيزها ، بما يتمشى مع مبدأ العالمية الذي تدعو اليه الامم المتحدة ، أن يؤدي الى تزايد تسارع خطى التغيير في جنوب افريقيا ، وأن يساعد على حمل الاقلية البيضاء على التفاوض . ونلاحظ ، في حالات كثيرة ، أن توصيات الفريق المعقود في عام ١٩٨٥ لاتزال ذات صلة بالموضوع ولاتزال بحاجة الى التنفيذ - خاصة تعزيز الحظر المفروض على توريد الاسلحة أو النفط الذي أسيء استعماله كثيرا (فمثلا يجب إدراج المنتجات ذات الصلة بالنفط في التدابير النفطية بشكل أوضح) . وكجزء من هذا ، نحث أيضا على زيادة التنسيق بين البلدان فيما يتعلق بالجزاءات للإقلال الى أدنى حد من إمكانية التهرب ونعتقد أيضا أن إجراءات الرصد التي نوصي بها أدناه ستضطلع بدور هام في هذا الصدد .

١ - الجزاءات الحالية

١٠٤ - ربما كان هذا أكثر مجال يبشر بالنجاح فيما يتعلق بالتدابير الجديدة . وقد اقتنعنا بوجه خاص بالادلة التي تفيد بأن الحد بشكل كبير من فرص وصول جنوب أفريقيا الى أسواق رأس المال العالمية قد قيّد بالفعل الى حد كبير الخيارات المتاحة للحكومة - ويبدو أنه سيكون لهذا الامر أثر أكبر تدريجيا في المستقبل ما لم تتمكن الحكومة من تمديد هيكل أجل استحقاق ديونها الحالية و/أو تخفيض أسعار الفائدة تخفيضا كبيرا .

١٠٥ - بيد أن الفريق يجب أن يعترف ، بادئ ذي بدء ، بأن آثار الجزاءات المالية ، شأنها شأن أشكال الجزاءات الاخرى كانت محدودة ، ومردّ ذلك ، جزئيا الى أن انعدام

"الوضوح" مكّن جنوب افريقيا من اللجوء الى مصادر تمويل بديلة غير تقليدية . ولهذا نعتقد أنه من الأهمية إنشاء قاعدة بيانات شاملة بشأن التدفقات المالية من جنوب افريقيا وإليها - حتى يتسنى كشف النقاب على الملا عن المصارف من البلدان التي يعتقد أنها قامت بزيادة قروضها الى جنوب افريقيا في الوقت الذي قامت فيه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتخفيض تلك القروض .

١٠٦ - وفضلا عن ذلك ، يحث الفريق على ما يلي :

(أ) أن تقوم وكالات ائتمانات التصدير الرسمية ، مثل إدارة ضمان ائتمانات التصدير التابعة للمملكة المتحدة ، "بعدم تغطية" مخاطر جنوب افريقيا - وتركها مكشوفة ؛

(ب) أن تعيد وكالات التنظيم الوطنية ومصرف التسويات الدولية النظر في شروطها لتخصيص قروض لجنوب افريقيا حتى تعكس تدهور الملاءة المالية لجنوب افريقيا (كما توضحها الاعتبارات السياسية ، والانخفاض الشديد في مستوى احتياطياتها من العملات الأجنبية ، وتاريخها في إلغاء اتفاقات القروض من طرف واحد) ؛

(ج) يجب أن تكفل السلطات الوطنية أن تكون الائتمانات التجارية التي تمنحها مصارفها الى جنوب افريقيا قصيرة الأجل جدا - ألا تتجاوز ٩٠ يوما - حتى تعكس تدهور الملاءة المالية للبلد وتواصل الضغط باستمرار على سلطات جنوب افريقيا ؛

(د) ينبغي أن تمنع الحكومات (خاصة حكومة سويسرا) سلطات جنوب افريقيا من جمع أموال إما عن طريق مبادلات الذهب أو بيع الذهب في السوق الآجلة .

١٠٧ - ويذكّر الفريق الحكومات التي تدعي أنها تؤيد الجزاءات بأنه يستعصى تدفق التجارة والاستثمارات بدون تمويل ، وأنه بتقييد قدرة المصارف على الإقراض ، فإنها ستقيّد بشكل حاد قدرة جنوب افريقيا على التجارة وعلى تمويل الاستثمار .

١٠٨ - ونود أيضا إعادة التأكيد على أن مبدأ استعمال ديون جنوب افريقيا لانتزاع تنازلات سياسية من الحكومة قد تحدد منذ الجهود التي بذلها رئيس المصرف الوطني السويسري السابق ، لوتويلر ، للتفاوض بشأن الاتفاق المؤقت الأصلي في عام ١٩٨٦ (الذي أدى الى الغاء الرقابة على التدفقات الى الداخل) . ولهذا ، كانت النقاط الخمس

التي طرحها رؤساء الكنائس في جنوب افريقيا ومختلف الجماعات المناهضة للفصل العنصري كشرط مسبق لإعادة جدولة الديون مطالب ملائمة ، ونود أن نؤيدها . والنقاط الخمس هي :

(أ) الإفراج عن السجناء السياسيين ؛

(ب) إنهاء حالة الطوارئ ؛

(ج) رفع الحظر المفروض على المنظمات السياسية ؛

(د) إلغاء قانون المناطق الجماعية وتشريعات الفصل العنصري الاخرى ؛

(هـ) بدء "مفاوضات بنّاءة" بشأن إلغاء الفصل العنصري .

١٠٩ - بيد أننا نشير الى نقطة أشارها أحد الشهود الخبراء وهي أنه : يتوجب على الحكومات الدائنة أن تحدد ما تعنيه بعبارة "مفاوضات بنّاءة" .

١١٠ - وفيما يتعلق بإعادة الجدولة الواردة في الاتفاق المؤقت الثاني ، والمقرر إجراؤها بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، "وتجميع" المبالغ المستحقة عن الائتمانات المضمونة وهو ما ينتظر حدوثه في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، فإننا نسلّم بأن هذا الأمر يمثل "نافذة على القرض" لممارسة الضغط على سلطات جنوب افريقيا . بيد أننا نسلّم أيضا بأنه كلما تأخرت ممارسة هذا الضغط ، ازدادت فعاليته تقلصا لأن أعداد الدائنين الذين سيرضخون لإغراء قبول التمديد الأطول أجلا الذي يعرضه المصرف الاحتياطي ستزداد ، أو لأنهم سيكونون قد مددوا آجال الاستحقاقات عن الجزء المضمون من ديونهم . ولهذا نود أن نبدأ بالإعراب عن معارضتنا الشديدة للاجراءات التي اتخذها مصرف سيتي كورب ومصرف مانيوفكتشرز هانوفر اللذان أفادت التقارير أنهما قبلا تحويل الديون "في الشبكة" الى قروض مضمونة أطول أجلا . ويؤمن الفريق إيمانا عميقا بأن اللجنة التقنية المؤلفة من دائني جنوب افريقيا يجب أن تحافظ على تماسكها ، وأن التقارير التي أفادت عن الاجراءات التي اتخذها هذان المصرفان قد قوضت بشكل خطير إمكانات الضغط على السلطات .

١١١ - ولهذا ، نعتقد أن المصارف الممثلة في اللجنة التقنية تستطيع ، بل يجب أن ترفض تمديد أجل قروضها بما يتجاوز ١٢ شهرا أخرى ، وأن تفرض أسلوب صندوق النقد الدولي أو مشروطية مصرفية تقتضي تخفيض العجز المالي في جنوب افريقيا الى صفر ، وزيادة احتياطيها زيادة كبيرة ، وأن تطالب بالحصول على معلومات أكثر تفصيلا مما هو متاح الآن عن الموقف المالي لجنوب افريقيا .

١١٢ - وإذا أبدت سلطات جنوب افريقيا عدم استعدادها للتجاوب مع ذلك فيجب أن تكون المصارف على استعداد للمطالبة بتسديد قروضها ، وأن تحجز إذا دعت الضرورة لذلك ، على الأصول التي تمتلكها جنوب افريقيا في الخارج - وهي خطوة سيكون لها آثار وخيمة على مكانة جنوب افريقيا دوليا .

١١٣ - وبهذه الطريقة ، يمكن استخدام الديون الخارجية للبلد كوسيلة لزيادة الضغط على الحكومة باطراد دون التعجيل بنشوب أزمة في النظام المالي ذاته .

١١٤ - وختاما ، فإننا نحث المستهلكين على زيادة ضغطهم على جميع المصارف التي تتعامل مع جنوب افريقيا . ونحن نلاحظ النتائج التي انتهت اليها مقاطعة مصرف باركليس ، ونشيد بالاجراءات المقترح اتخاذها من جانب مستهلكي الولايات المتحدة ضد مصرف سيتي كوربوريشن .

٣ - الجزاءات الاستثمارية

١١٥ - تثير عملية سحب الاستثمارات بعض المشاكل سواء من حيث التأثير أو من حيث السهولة التي تمكنت بها سلطات جنوب افريقيا والأوساط التجارية من تطويقها لصالحها . وبالرغم من ذلك ، فنحن نعتقد أن الأدلة السائدة تدل بصورة ساحقة على أن سحب الاستثمارات أداة فعالة لهدم ثقة مجتمع البيض . ومع ذلك من المهم ، سد الثغرات ، وتوسيع نطاق التشريعات الملزمة لسحب الاستثمارات ، والتقليل من تأثر مجتمع السود بالآثار الضارة الناجمة عن سحب الاستثمارات ، وتعزيز سياسة سحب الاستثمارات بزيادة الضغط على مستوى القاعدة في دول موطن الشركات عبر الوطنية ، بما في ذلك المصارف عبر الوطنية التي لها مصالح في جنوب افريقيا .

١١٦ - ولتحقيق هذه الغاية ، يوصي الفريق بقوة بما يلي :

(أ) على البلدان التي لا توجد فيها تشريعات تقضي بسحب الاستثمارات أن تنظر في أمر تنفيذ مثل هذه التدابير ، متخذة قانون دول الشمال الأوروبي الشامل المتعلق بسحب الاستثمار نموذجا لذلك ؛

(ب) إلغاء الاتفاق الخاص بالازدواج الضريبي الذي يضمن الاعفاء من الضريبة أو تخفيضها عن طريق الائتمانات الضريبية ، وفقا لاحكام تعديل رانجل ؛

(ج) على جميع البلدان سن تشريعات تشمل الارتباطات غير السهمية ، مثل الاتفاقات المعنية بالاجازات وبفتح الفروع والالتزام بتوفير التكنولوجيا على الأمد البعيد - وأنه من الاهمية بمكان عندما تقوم شركة ما بالرحيل عن جنوب افريقيا ، أن تفعل ذلك حقيقة وليس بالإسم فقط ؛

(د) على بلدان الموطن سن تشريعات بشأن سحب الاستثمارات تضمن معاملة العمال السود المتضررين من جراء سحب الاستثمارات معاملة عادلة ومنصفة واننا نؤيد المقترحات المؤلفة من ١٤ بندا ، التي تقدمت بها IG Metall في جمهورية المانيا الاتحادية ولائحة ديللوز "Dellums Bill" في الولايات المتحدة . كما نؤيد النداء الذي وجهه مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا بشأن الشركات التي قررت سحب استثماراتها لإجراء مفاوضات حول شروط انسحابها مع العمال العاملين لديها ونقاباتهم قبل رحيلها .

١١٧ - وبالاضافة الى ذلك ، يعتقد الفريق أن الضرورة تقتضي توفير مزيد من المعلومات عن الانشطة الدولية التي تضطلع بها ، خارج البلد ، والشركات التي تملكها جنوب افريقيا أو التي تسيطر عليها . ونحث منظومة الامم المتحدة على جمع المعلومات اللازمة عن هذه الشركات ، ونوصي البلدان الاخرى بالتيقظ وبعدم السماح لهذه المؤسسات بالعمل كادوات للتدفقات التكنولوجية أو التجارية إلى جنوب افريقيا .

٣ - الجزاءات التجارية

١١٨ - نحن نسلّم بأن القيود المفروضة على التجارة مع جنوب افريقيا معرضة دائما للتحايل عليها ، في حالة عدم وجود جزاءات الزامية شاملة ، وفي الوقت الذي نعترف فيه بانه لا تزال توجد ثمة معارضة لمبدأ الجزاءات الإلزامية الشاملة ، من قبل بعض أعضاء مجلس الامن التابع للامم المتحدة الذين يستخدمون حق النقض ، يود الفريق أن يسجل موقفه معربا عن شجبه لعدم رغبة هذه الحكومات في النظر في أمر اتخاذ التدابير

اللازمة التي من شانها ، في رأي الفريق ، أن تؤدي إلى تحقيق تغيير سلمي في جنوب افريقيا بسرعة أكبر وبقدر أقل من الخلل .

١١٩ - واستنادا إلى ما سبق ، يؤكد الفريق ، بوجه عام ، التوصيات الرئيسية الست التي رفعت إلى مجلس وزراء خارجية دول الكمنولث ، والتي تناشد الحكومات بتحقيق ما يلي :

(أ) الالتزام بإجراء تخفيض مطرد في حجم التجارة مع جنوب افريقيا ؛

(ب) فرض حظر على استيراد المنتجات الزراعية في جنوب افريقيا ؛

(ج) فرض حظر على استيراد المعادن غير الاستراتيجية من جنوب افريقيا ؛

(د) فرض حظر على استيراد المنتجات المصنعة في جنوب افريقيا ؛

(هـ) منع انتاج وبيع القضبان والنقود المسكوكة بالبلاتين للمستثمرين ؛

(ز) إنهاء الائتمانات التجارية الخاصة بالمبيعات إلى جنوب افريقيا على مراحل .

١٢٠ - ونكرر ، بشكل خاص ، أهمية تخفيض امكانية حصول جنوب افريقيا على التمويل التجاري الذي هو الآن من الناحية العملية الطريقة الوحيدة للتمويل المتوفرة للحكومة وللاوساط التجارية .

١٢١ - ويطالب الفريق ، علاوة على ذلك ، بوجوب تعزيز الحظر الالزامي المفروض على توريد الاسلحة إلى جنوب افريقيا ، تعزيزا كبيرا ، وبشكل خاص فيما يتصل بالمواد ذات "الاستعمال المزدوج" وبنقل التكنولوجيا . ونكرر مرة أخرى النداء الذي وجهناه في عام ١٩٨٥ بشأن قيام الامم المتحدة بإعداد قائمة بالمعدات العسكرية والمواد ذات الاستعمال المزدوج ، وندعو المجتمع على النطاق العالمي ، بما في ذلك مصدرو الاسلحة "غير التقليديين" ، لايقاف هذه التجارة . ونلاحظ باهتمام بالغ أن مشتريات جنوب افريقيا من الاسلحة قد ازدادت في الواقع منذ عام ١٩٨٥ بالرغم من الحظر الذي فرضته الامم المتحدة .

١٢٢ - وإننا قلقون بشكل خاص بسبب الأدلة التي تثبت ارتفاع حجم الصادرات الأجنبية من التكنولوجيا إلى جنوب افريقيا . ونوصي بتعديل اتفاقات الإجازات والإعفاءات بحيث تتضمن الجزاءات التجارية الحالية ، ونحث الحكومات التي فرضت جزاءات تجارية على توسيع نطاقها بحيث تشمل صادرات التكنولوجيا . وفي هذا الصدد ، نلاحظ أن الشركات اليابانية متحمسة حماسا خاصا لبيع التكنولوجيا إلى جنوب افريقيا ، ونحن نصر على أن تقوم طوكيو بتوسيع نطاق جزاءاتها التجارية بحيث تتجاوز التدابير الحالية المحدودة جدا . وبالشدة ذاتها ، يحث الفريق أيضا السلطات في البلدان الأخرى التي عُرف أنها قد أقامت صلات تجارية مع جنوب افريقيا منذ عام ١٩٨٥ على قطع هذه الصلات فورا .

١٢٣ - وفي الوقت الذي نعترف فيه بالصعوبات التي تلازم الحد من الاتجار في السلع القابلة للاستبدال كالذهب ، يعترف الفريق أيضا بأن الذهب مازال يشكل ٤٠ في المائة من صادرات جنوب افريقيا ، ولذلك ، فإننا نحث الحكومات على فرض حظر شامل لواردات الذهب من جنوب افريقيا عند التمكن من اثبات مصدره . ونطالب الشعوب المستهلكة للذهب إنشاء نظام للتثبت من منشأ الذهب ، ونحث السلطات السويسرية التي تراقب الأسواق التي من خلالها تبيع جنوب افريقيا جزءا كبيرا من انتاجها من الذهب وجميع أنواع الماس . على أن تتحلى بقدر أكبر من "الوضوح" .

١٢٤ - ويعرب الفريق أيضا عن قلقه إزاء السهولة القاهرة التي تمكنت بواسطتها حكومة جنوب افريقيا من توفير احتياجاتها من النفط ، ولو بتكلفة . ولذلك فإننا نحث على إجراء رصد رسمي أوثق لتدفقات النفط ، كما نحث المنتجين على التحلي بمزيد من الحذر والانتباه في معرفة فيما إذا كانت شركات الشحن والوسطاء الذين يتعاملون معهم لا يتحايلون للإفلات من الجزاءات ولا يتاجرون مع جنوب افريقيا .

١٢٥ - ونود أيضا أن نبرز أهمية تصدير الفحم الحجري بالنسبة لاقتصاد جنوب افريقيا . ففي حين أن بعض البلدان ، وبصفة رئيسية الولايات المتحدة ، قد حظرت استيراد الفحم الحجري من جنوب افريقيا ، هناك بلدان أخرى (حتى البلدان المنتجة للفحم الحجري) قامت بزيادة كمية مشترياتها . ولذلك يطلب الفريق فرض حظر الزامي على شراء الفحم الحجري من جنوب افريقيا من قبل جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة . ونحن نحث نقابات العمال على دعم مثل هذه التدابير بنشاط ونطلب من الحكومات أن تعمل على إضفاء الصبغة الشرعية على هذا النشاط حيثما يعتبر حاليا ضد القانون .

١٢٦ - وختاما ، نوصي بحظر تصدير العُدد والمعدات الانتاجية إلى جنوب افريقيا ، لأننا نعتقد أن هذا الاجراء سيكون ضربة شديدة لسياسة الحكومة الرامية إلى تحقيق "تنمية من الداخل" كطريقة للتصدي للقيود التجارية .

باء - الرصد

١٢٧ - كما تم مناقشته بالتفصيل أعلاه فقد تزايد إدراك الفريق بأن عدم وجود نظام رصد شامل يعني أن فعالية الجزاءات ضد جنوب افريقيا قد قلّت بدرجة كبيرة . وقد حدث ذلك بأربعة طرق على الاقل :

(أ) سمحت لحكومة جنوب افريقيا والاوساط التجارية بإقامة صلات تجارية ومالية واستثمارية في مأمن من غضب الرأي العام ،

(ب) سهّلت تحويل التجارة عن طريق بلد ثالث واستعمال وثائق غير سليمة ،

(ج) شجعت الشركات التي سحبت استثماراتها على تقليص آثار سحبها للاستثمارات بالاستعاضة عن الوجود السهمي المباشر بصلات غير سهمية قد تكون مختلفة اختلافا بسيطا جدا عن الوجود المادي المباشر ولها ، على الاقل ، نفس الاهمية ،

(د) أخرت ظهور جماعات الضغط على مستوى القاعدة ، كما هو الحال في نموذجي أمريكا الشمالية ودول الشمال الاوروبي ، في العديد من الدول الاوروبية (وبشكل خاص المملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية وسويسرا) .

١٢٨ - وكنتيجة لهذا فإننا نوصي ، كمسألة عاجلة ، بأن تعمل منظومة الامم المتحدة على توفير آلية مركزية لتنظيم وتنسيق مختلف أنشطة الرصد التي تقوم بها الوكالات الحكومية وغير الحكومية ، وتقدم لها المساعدة ، عند الحاجة ، بهدف إقامة نظام شامل للمعلومات بشأن ما يلي (أ) الجوانب ذات الصلة من اقتصاد جنوب افريقيا ، (ب) أثر الجزاءات الاقتصادية وفعاليتها .

١٢٩ - ويود الفريق أن يؤكد على أنه ينبغي أن يكون نظام الرصد شاملا . وعلى سبيل المثال فإن كمية المعلومات التي جمعتها المنظمات غير الحكومية في مجال صادرات جنوب افريقيا من الفحم الحجري قد أثارت إعجابنا غير أننا في الوقت نفسه قد أصبنا

أيضا بخيبة أمل إزاء المشاكل التي تعرض لها جامعو تلك المعلومات عند نشرهم لها على نطاق أوسع على الحكومات والمنظمات الاخرى . ونحن نناشد ، أيضا ، الحكومات نفسها أن تتصرف على أساس المعلومات التي جمعتها المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالانتهاكات التي ترتكبها جنوب افريقيا .

١٣٠ - وينبغي أيضا أن يعمل هذا النظام على ما يلي :

(أ) توحيد اجراءات إعداد التقارير المتعلقة بالاستثمار وبالصلات التجارية مع جنوب افريقيا ؛

(ب) الاحتفاظ بسجل للاستثمار وسحب الاستثمار ، بما في ذلك الصلات السهمية وغير السهمية ؛

(ج) ضمان الحد الاقصى من الدعاية للنتائج التي تم التوصل اليها .

١٣١ - وبالاضافة الى ذلك ، فإننا نلاحظ أن غرفة التجارة الدولية قد وافقت على النظر في انشاء فريق للرصد الداخلي بحيث يكون هذا الفريق تابعا للامم المتحدة . ونحن نحث غرفة - التجارة الدولية على التعاون على جميع المستويات مع الامم المتحدة وعلى الضغط على أعضائها لزيادة مشاركتهم في برامج الجزاءات .

جيم - فترة ما بعد انتهاء الفصل العنصري

١٣٢ - إن الفريق يدرك الخطورة التي قد تنجم عن اعتبار أن التوصيات في هذا المجال تقلل ، بطريقة ما ، التركيز الذي نرغب في إيلائه للحاجة الى زيادة الضغط في الاجل القصير والاجل المتوسط على جنوب افريقيا والاوساط التجارية فيها . وبالاضافة الى هذا ، ونظرا للسرعة التي يحدث بها التغيير ، فإننا نعتقد أيضا اننا سنكون قد أهملنا واجبنا إذا لم نبدأ بتحديد الطرق لفترة ما بعد انتهاء الفصل العنصري .

١٣٣ - إن نوع برنامج التدريب الشامل الذي تشارك فيه هيئات الامم المتحدة والحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية والذي نرتئيه قد نوقش من قبل . والذي نوصي به الآن هو أن تدعو الجمعية العامة الى القيام ، على الفور ، بإعداد دراسة شاملة بحيث تشمل هذه الدراسة تفاصيل ما يلي : (أ) مجال هذا

البرنامج ، و (ب) المسؤوليات المرتاة لكل مجموعة من المجموعات المشاركة ، و (ج) التكلفة التقريبية ، مع بعض المؤشرات التي تدل على المصادر التي يمكن جمع الاموال فيها .

١٣٤ - ونوصي أيضا بأن ينظر في هذا التقرير ، بعد ذلك ، في مؤتمر تدعو الامم المتحدة الى عقده .

الحواشي

(١) E/CN.10/1986/9 ، المرفق . صدر ، فيما بعد ، تقرير وتوصيات فريق الشخصيات البارزة في : "الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا : جلسات الاستماع العلنية للأمم المتحدة (مطبوعات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.A.6) ، الجزء الاول .

(٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٣ .

التذييل الاول

ملاحظات من جلسات الاستماع

١ - لا يستطيع هذا الفريق إلا أن يشير الى أن مداولاته قد جرت بينما كانت تجتاح جنوب افريقيا العنصرية غضبة شعبية يرجع السبب المباشر لها الى تجدد التعبير عن السيطرة العنصرية من خلال انتخابات تحرم غالبية السكان في ذلك البلد من حقها الشرعي . لذلك فإن هذه الانتخابات المزيفة تشكل موضوعا لابلغ تعليق على أعمال لجنتنا ، في تطلعاتها وخيبة أملها ، وفي طموحها ومحدوديتها ، وفي إحساسها بضرورة الاستعجال ؛ ولكن في النهاية ، في إيمانها بالضمير الانساني في العالم وفي إمكانات إرادته الجماعية في مواجهة الظلم الفادح الذي لايزال يقلل من انجازات عالم متحضر ومن تقديره لنفسه .

٢ - إن الشهادات التي وضعت أمامنا كانت مهذبة ومشجعة ، وتكشف عن نوايا حسنة وأيضا عن عجز محزن ، من خلال المصلحة الشخصية المتخفية والتحايل وأشكال أخرى من الدفاع الماكر للإبقاء على الفصل العنصري المتنكر ، وتكشف عن تحمل ومقاومة وتضحية غير محدودة ترقى جميعها الى مستوى البطولة . ولم يصادف الفريق ، ولو لمرة واحدة ، شاهدا أعلن عن تأييده للفصل العنصري ، بل العكس هو الصحيح . غير أنه كانت تظهر ، من وقت لآخر ، تبريرات تبين ، بطبيعتها ، الفصل العنصري ، في الواقع ، كشذوذ ، ولكنه شذوذ يحمل معه بذور تدميره ، وهي بذور بدأت تتحول الى براعم ولذلك فهي لا تحتاج الى لمسة أخرى من العالم الخارجي .

٣ - لقد كانت الادلة ضد هذا المبرر الخاص ساحقة ، ولم يجد الفريق صعوبة في تبني وجهة النظر المخالفة . ونحن ، في الواقع ، مقتنعون بأنه إذا كان هناك ما يجب عمله فإنه يجب تكثيف وتعجيل عملية الضغط الخارجي على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا إذا أريد المحافظة على بارقة الأمل في التوصل الى حل سلمي للصراع الدائر .

٤ - ومما يؤسف له أن إدراك الاهداف العادلة للاغلبية في جنوب افريقيا لايزال ضئيلا في قطاعات الشركات نفسها التي شُكل هذا الفريق من أجل النظر في أنشطتها . وتظهر عبارة مقتطفة من إحدى الوثائق التي قدمت للفريق المغزى المحزن لهذه الضآلة . "وعلى الرغم من أن الهدف المتمثل في أن يكون لكل شخص صوت واحد هو هدف لا يمكن مقاومة جاذبيته ..." . وهذا الانكشاف غير المقصود تنازل لا يراد الاعتراف به ليس إلا توجيها

خاطئـــا لاستراتيجيـــات عمليـــات إحـــدى المؤسسات عبر الوطنية المعلقة بين يأس نظـــام استبدادي والتطلعات العادلة لمستخدمي هذه المؤسسة . فبالنسبة للمواطن الاسود فـــي جنوب افريقيا ، لا يعتبر الهدف المتمثل في أن يكون لكل شخص صوت واحد هدفا "لا يمكـــن مقاومة جاذبيته" . فهو هدف لا بديل له ، وهو أيضا التعريف الاساسي لكيانه الاجتماعـــي وللمساواة بين جميع الرجال والنساء . كما أن إحدى الوثائق التي عارضت فرض جـــزاءات قدمت صورة لمجتمع جنوب افريقيا كمجتمع يتحول ، من الناحية الاقتصادية ، الى كيـــان "يأكل بذور المحصول" . وهذا التحليق في جو المغالاة ، بقيمته الظاهرية ، يؤدي قطعا الى السؤال الواضح التالي : أي قسم من مجتمع جنوب افريقيا يأكل قلب البـــذرة وأي قسم يقتات على القشرة ؟

٥ - ومتابعة كل مبرر له هذه الطبيعة الى نهايته الصارخة في واقع مجتمع جنـــوب افريقيا ، هي وحدها التي تجعل من الممكن فهم واحترام موقف ممثلي الاغلبية في جنـــوب افريقيا ، والتعاطف معهم ، عندما يعلنون أنهم أقل الفئات تأثرا بسلاح الجـــزاءات الاقتصادية ، مهما كان التشدد ف تطبيق هذه الجزاءات . وهذا الموقف تمتد جذوره فـــي أرض الواقع وفي السعي الحثيث من أجل تحقيق مستقبل تسود فيه المساواة . ويجـــب أن يستجيب العالم لصوت إرادة التحمل هذه ، وقبل كل شيء لسعيه بشقة من أجل تحقيـــق مستقبل خال من العنصرية . وقد استرشد الفريق لدى وضع استنتاجا بتعرفه على هـــذا الصوت الحقيقي للشعوب المضطهدة في جنوب افريقيا العنصرية . والفريق يحث سائـــر البشر على الانصات لهذا الصوت كضرورة من ضرورات التضامن العالمي الذي يتعيـــن التعبير عنه باتخاذ اجراءات شاملة على جميع الجبهات ضد اللاانسانية المتمثلة فـــي الفصل العنصري .

(توقيع) وول سونيكـــا
جنيف ، ١٩٨٩

التذييل الثاني

أعضاء فريق الشخصيات البارزة

كانان سوديبنو بانانا (رئيس مشارك)	الرئيس الاول لزمبابوي ، الامين العام بجامعة زمبابوي ١٩٨٣ - .
جوديث هارت (رئيس مشارك)	عضوة في مجلس اللوردات في المملكة المتحدة بلقب بارونة جنوب لانارك ، ١٩٥٩- ، وزيرة شؤون الكمنولث ١٩٦٦-١٩٦٧ ، ووزيرة تنمية لما وراء البحار ١٩٦٩-١٩٧٠ ، و ١٩٧٤-١٩٧٥ ، و ١٩٧٧-١٩٧٩
كمال حسين (مقرر)	وزير خارجية بنغلاديش ، ١٩٧٣-١٩٧٥ .
عبد اللطيف الحمد	الامين العام للصندوق العربي للتنمية ، ووزير المالية والتخطيط في الكويت ، ١٩٨٢-١٩٨٣
فرانسيس بلانشار	المدير العام لمنظمة العمل الدولية ، ١٩٧٤-١٩٨٩ .
اناتولي غروميكو	مدير معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي .
فلورا ماكدونالد	عضوة في البرلمان في كندا ، ١٩٧٢-١٩٨٨ ، ووزيرة دولة للشؤون الخارجية ١٩٧٩-١٩٨٠ ، ووزيرة المواصلات ، ١٩٨٦-١٩٨٨ .
مختار كوسوما - اتماجا	وزير خارجية اندونيسيا ، ١٩٧٧-١٩٨٨ .
إدوار سياغا	رئيس وزراء جامايكا ، ١٩٨٠-١٩٨٩ .

(يتبع)

التذييل الثاني (تابع)

وول سوينكا	مؤلف نيجيري لعدة مسرحيات ، حائز على جائزة نوبل للآداب ، ١٩٨٧ ، ومنتج أفلام ، ومحاضر في جامعة ايفي بنيجيريا .
لويل ويكر	عضو في مجلس الشيوخ الامريكي ، ١٩٧١-١٩٨٩ .

- - - - -